الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة طاهري محمد_ بشار.

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

قسم علوم التسيير.

تخصص : سنة أولى ماستر مقاولاتية.

محاضرات في مقياس إستراتيجيات التنمية المستدامة.

من إعداد: الدكتورة بلعابد فايزة.

السنة الجامعية2022/2021م.

فهرس المحتويات

عنوان المحاضرة.	الصفحات.
مقدمة المطبوع.	(03)
مدخل للتنمية المستدامة.	(06)
ماهية التنمية المستدامة.	(31)
إستراتيجيات، وسياسات التنمية الإقتصادية.	(50)
إستراتيجية التخفيف من حدة البطالة والفقر بالوطن العربي.	(59)
إستراتيجيات التنمية الاجتماعية .	(62)
أهداف السياسة البيئية، و إستراتيجياتها، وأدواتها.	(67)
بعض الأساليب البيئية المتبعة في تخطيط التنمية المستدامة.	(74)
مؤشرات التنمية المستدامة وقياسها.	(78)
إستراتيجيات التنمية المستدامة من منظور نظري.	(86)
التنمية المستدامة في الجزائر الواقع، التحديات، المعالجات.	(97)

المقدمة

المقدمة.

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام العديد من الباحثين في كل الميادين السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و البيئية، بحيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية وبالتزامن مع العولمة التي تقوم على فتح الأسواق، و إزالة مختلف القيود، و الزيادة السريعة للتجارة الدولية و حجم المبادلات المالية بما فيها الإستثمار الأجنبي المباشر. في إطار الإنفتاح الاقتصادي وحتمية التغيير و مسايرة التطور الحاصل ضرورة تبني الإستراتيجيات العالمية التي تسمح بتحقيق التنمية المحلية و الاقتصادية معا، و لكن في إطار توجه تنموي مستديم يقوم على تعظيم العائد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فقط، وإنما كذلك ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي و البيئي، كما هو الحال مع واقع السياسات التنموية في الدول النامية تسعى إلى الوصول الى نتائج تنموية معتمدة من طرف الدول المتقدمة إقتصاديا ولكن في نفس الوقت تهمل متطلبات تحقيقها، وبالتالي هذا ما أدى الى فشلها إلا ما نقول أنها تتخبط في العواقب الوخيمة للإستنساخ المتطابق لهذه السياسات التنموية، وغير لائق بطبيعتها.

أما في الدول المتقدمة إن نجاحها في إعتماد التنمية المستدامة يرجع إلى السياسات الاجتماعية هي المحور الأساسي في الخطط و الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، كما تعتبرها أساس النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي و الاجتماعي. ومن جهة أخرى العلاقة بين الإنسان والبيئة متكاملة بما أن البيئة المحيط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة.

على هذا الأساس تم تقديم هذه المطبوعة لطلبة السنة أولى ماستر مقاولاتية بناءا على محتوى البرنامج الوزاري، يتضمن كل ما هو ضروري للإعتماد الناجع لظاهرة التنمية المستدامة سواء في دولة نامية أو متقدمة.

المحاضرات

مدخل للتنمية المستدامة.

يقاس تقدم الدول من خلال معدلات النمو الإقتصادي التي تحققها، ولكن حاليا أصبح يرافق هذه المعدلات المتزايدة ضرر بيئي إضافة إلى إختلالات إقتصادية و إجتماعية كالفقر والبطالة والأزمة المالية العالمية.

1)_مراحل تطور مفهوم التنمية، و محتواها.

1_أ)_ التنمية بوصفها رديفا للنمو الإقتصادي.

تميزت المرحلة الممتدة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة و سريعة، و عند فشل هذه الإستراتيجية تبنت بعض الدول إستراتيجيات أخرى كالمعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعد نموذج والت رستو المعروف بإسم مراحل النمو الإقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، بحيث تضمن هذا النموذج خمسة مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل تتمثل في مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الإستهلاك الكبير.[1]

1_ب)_ التنمية وفكرة النمو و التوزيع.

فترة هذه المرحلة من نهاية الستينات إلى غاية منتصف العقد السابع من القرن العشرين، حيث بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعاد إجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الإقتصادية فقط، عن طريق معالجة مشكل الفقر و البطالة و اللامساواة من خلال إعتماد استراتيجيات الحاجات الأساسية، والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية، وتنفيذها ومتبعاتها، و إذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها لا يمكن الاستنتاج بوجود التنمية

---

1) _عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط. **التنمية المستدامة فلسفتها، وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. الطبعة الأولى. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع ،**2007**، ص **19**.

في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، كما تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية بثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار .

1_ت)_ التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة(المتكاملة).

فترة هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، بحيث ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

كما تجدر الإشارة بأن هذا النوع من التنمية يتميز بمعالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد مما جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تغيير مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

1_ث)_التنمية المستدامة.

من بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة.

لقد إرتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم (الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر، التدهور المستمر للبيئة الطبيعية).

2_تعريف النمو الإقتصادي، و التنمية الاقتصادية، و التنمية المحلية.

2_1)_ النمو الإقتصادي.

يذهب بعض الإقتصاديون إلى أن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، و ليس النقدي الذي يعكس عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، كما يعرفه جون ريفوار بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في إتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.[2]

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا، يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، و بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ' فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين، ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا للتقدم الاقتصادي، إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم إقتصادي، إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكاني، بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع إقتصادي.[3]

2_1_1)_نظريات النمو الإقتصادي.

2_1_1_1)_النظريات الكلاسيكية.

أ) _نموذج أدم سميت.

---

2)_محمد العيد بيوض. **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية_ دراسة مقارنة(تونس، المغرب، الجزائر)**. رسالة ماجستير، ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة. سطيف: جامعة فرحات عباس، **2010_ 2011م**.

3)_ جلال خشيب. **النمو الاقتصادي**. بدون تاريخ . مقال متاح على شبكة الألوكة،www.alukah.net ،(تم الإطلاع عليه يوم 20 ديسمبر 2020)، بدون صفحات.

إعتقد هذا المفكر الاقتصادي بأن مسألة النمو الإقتصادي هي تراكمية، فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه إرتفاع مستوى الإنتاجية لاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال، والحجم المناسب من رأس المال مما ينتج عنه إرتفاع الدخل القومي ومن تم زيادة حجم السكان لأن الدخل يعد حافزا له، و ما إن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب وتتسع السوق ويعقب ذلك زيادة الإدخار بوصفه عامل يتأثر بزيادة الدخل.

ب)_ نموذج مالتس.

كان يعتقد مالتس الزيادة السكانية الحاصلة ينتج عنها زيادة عرض العمل، الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض معدل الأجور إلى مستوى الكفاف و تشجيع المنتجين على إستثمار المزيد من أموالهم، بمعنى ذلك المستوى من الأجور (الكفاف) سوف يؤدي إلى إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي .

ت)_نموذج ريكاردو.

منح ريكاردو في تحليليه القطاع الزراعي الدرجة الأولى في الأهمية، لأن أصحاب الأراضي هم الذين يتحصلون على تراكما من الريع بسبب ملكيتهم للأرض، كما نص على أن زيادة حجم السكان تؤدي إلى دخول الأراضي الرديئة إلى الإنتاج و من تم يبدأ تناقص الإيرادات.

و في ما يخص العناصر الداخلة في عملية الإنتاج بهذا النموذج تنقسم إلى عوامل الإنتاج الثابتة الكمية كالأرض، وعوامل الإنتاج المتغيرة الكمية كالعمل ورأس المال، والتقدم الإعتيادي للإقتصاد نحو الحالة المستقرة يحدث من خلال فترات توازن مؤقتة تكون فيها الأجور بمستوى حد الكفاف، و السكان في حالة مستقرة و لكن من جهة أخرى خلال تلك الفترات الدخل القومي يكون في حالة زيادة فضلا عن زيادة حجم إيرادات الإستثمار ،و بالتالي تلك الفترة من التوازن المؤقت لن تستمر بسبب الإستثمارات الجديدة و ما ينتج عنها من زيادة الطلب عن العمل والرفع من حجم الأجور فوق مستوى الكفاف، مما يؤدي إلى زيادة حجم

السكان كما أن الإرتفاع المؤقت في حجم الأجور سوف يعمل على إنخفاض حجم الأرباح، و إلى إنخفاض أو إبطاء معدل تراكم رأس المال.

ث)_النموذج الماركسي.

الأساس في هذا النموذج هو دالة الإنتاج، بحيث محتوى النظرية الماركسية في مجال النمو الاقتصادي لزيادة حجم الإنتاج يعتمد على نفس العناصر المعتمدة في مجال الإنتاج من وجهة نظر الإقتصاديين الكلاسيك، كما أن زيادة حجم السكان ستؤدي إلى إنهيار النظام الرأسمالي وتجدر الإشارة كذلك بأن ماركس لم يدرك النمو الاقتصادي في إطار التقدم التقني بمعظم الدول الغربية.[4]

2_1_1_2)_نظرية النمو الاقتصادي الكينزية.

إهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، كما إعتمد على الاستثمارات الإنتاجية أو غير الإنتاجية، الخاصة أو الحكومية بصفتها خالقة للدخل و تشكل أساس نمو الدخل الوطني في المدى القصير، كما تعتبر بمثابة العامل الرئيسي المضاد للأزمات لأن الإستثمارات في النماذج الكيترية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي للتعبير عن توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وبإعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي، وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج، ومن هنا تبرز أهمية الإستثمار العيني بإعتباره مفتاح تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي.

2_2)_التنمية الإقتصادية.

هي محاولة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية من خلال عمليات تغيير محددة كما ونوعا، ومن تم فهي لابد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان

---

4)_سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي. **مقدمة في إقتصاد التنمية.** الجمهورية العراقية: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، **1988م**، ص ص **51_67**.

محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الإقتصادي لأن عدم وجود نمو إقتصادي في المجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه.[5]

2_2_1نظريات التنمية الإقتصادية . (تجدر الإشارة بأن سوف نركز على النظريات الأساسية فقط).

أ)_ النظريات الكلاسيكية الحديثة .

تشير إلى التنمية الإقتصادية بأنها عملية متناسقة تتأتى ذاتيا، و ترى في معظم صيغها بأن التنمية تعود بالنفع على عناصر الدخل الرئيسية (دخول عناصر الإنتاج)، وتستدل على ذلك بالفوائد التي يمكن أن يحصل عليها العمل لأن النظام الإقتصادي له ميل قوي للحصول على العمالة الكاملة، و من فرضياتها الأساسية أيضا ميكانيكية السوق تقود التوزيع في إتجاهات توازنيه يتم الوصول إليها في كل القطاعات، و الأسعار العالية ضمن إطار المنافسة تؤدي إلى عرض أكبر من السلع بيد أنها لا تشجع الطلب، أما الأسعار المنخفضة فتشجع الطلب على السلع وتقلل العرض منها، و بهذه البساطة في هذا الجزء من النظرية الذي يعكس بأن الحركة بإتجاه التوازن هي القاعدة و ليس الإستثناء.

ومن المبادئ الأساسية الأخرى بأن التنمية الإقتصادية تحصل بشكل تدريجي ومتواصل، بحيث هذا المبدأ نجده واضح بشكل خاص في كتابات الإقتصادي البريطاني الفريد مارشال، كما ركزت هذه المدرسة على الرغبة في الإدخار بإعتباره من المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

وفي مجال التجارة الخارجية إعتمدت التحليلات القائمة على مبدأ التكلفة المقارنة أو الميزة النسبية المتجددة في القرن العشرين بدراسة هكسجر_ أولين ذات المضمون المولي: الدول تنتج و تصدر السلع التي تستعمل في إنتاجها عناصر الإنتاج المتواجدة في تلك الدول بوفرة نسبية، و تستورد السلع التي تصنع من عناصر الإنتاج النادرة فيها نسبيا، و هذا الوضع

---

5)_عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. الطبعة الثانية. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع،**2010**م، ص ص **19_22**.

يؤدي كما توضحه نظرية **هكسجر_ أولين** إلى فوائد تعود لكل الدول المساهمة في التجارة الخارجية بحيث تنتقل جميعا إلى وضع أفضل.

ب)_ النظريات الماركسية.

تتميز بالصفة المعيارية لأنها كانت تضع الوصفات للإصلاح والتغيير الإجتماعي على المستوى المحلي و على المستوى الدولي، كما ساهمت في مجال التنمية الإقتصادية بالفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية و من طرف منظرين من الأقطار المتخلفة نفسها، بحيث لفهم معنى التخلف حسب نظرية التبعية التي تبنتها النظرية الماركسية، كان ينظر إلى التخلف على أنه لما يكون البلد متصفا بقطاع زراعي، وإنتاج محلي متخلف، و في هذه الحالة يصطلح على هذه قطاعات بحد الكفاف مما يؤدي إلى تحويليها بشكل تدريجي إلى ملحق تابع للسوق الدولية من خلال الإستثمار، و التجارة و عن طريق عملية الإنتاج من منطلق تجهيز الطلب المتأتي من الأسواق العالمية لاسيما أسواق البلدان المتقدمة، و هكذا تتوجه الزراعة والصناعة نحو التصدير.

و من أجل تجاوز عوائق التنمية الإقتصادية في البلدان الفقيرة تشجع نظريات التبعية إعادة توزيع الدخل، من خلال التغيرات الجذرية لإزالة أثار التفاوت الطبقي وتضييق الملكية الخاصة و غير ذلك من الإجراءات التي تحقق أهداف الإقتصادات المتخلفة.

ت) _النظريات الهيكلية.

لم تكن هذه النظريات في البداية أكثر من فرضيات وضعت في الخمسينات من هذا القرن من قبل كتاب مثل بول روسنستين رودان..... وغيرهم، الذين وضحوا ظواهر مثل حالة عدم توازن ميزان المدفوعات والبطالة ومسألة توزيع الدخل بشكل غير عادل، إعتمادا على صفات معينة للطلب، ودوال الإنتاج و بعض التحديدات الأخرى للسلوك الإقتصادي، كما أن هناك مبدأ مشتركا بين تلك الفرضيات و هو فشل ألية التوازن في نظام السعر لتحقيق النمو المتواصل أو تحقيق توزيع مرغوب فيه للدخل.

كما كانت تؤكد على أن تركيب أو هيكل (الإنتاج والعمالة والتجارة) هي مفاتيح فهم عملية التنمية الإقتصادية، و على سبيل المثال أبسط النماذج الهيكلية تعبر عن نموذج الاقتصاد المزدوج و من القطاعات التي يمكن التعرف عليها في هذا الاقتصاد القطاع الزراعي والصناعي، وربما نفصل أيضا بوساطته بين القطاع المتخلف المحلي والقطاع الأجنبي (الذي تملكه الشركات الأجنبية)، بحيث التصدير كان يشكل كهفا منفصلا عن الاقتصاد الوطني في الإقتصاديات المتخلفة.

و العلاقات بين القطاعات الإقتصادية غير مرنة أو أنها قليلة المرونة لأنها كانت تفترض بأن الأسواق غير كاملة، و المرونات منخفضة في مجال الإنتاج والتجارة و هذا يتضمن حدوث حالة عدم التوازن الهيكلي في الإقتصاديات النامية، لأن ميكانيكية السوق لا تؤدي بالضرورة إلى التوازن في سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع، بسبب الأسعار النسبية الأقل قوة في الحث على توزيع الموارد تحت ظروف عدم المرونة أو قلة المرونة، لذلك الحركة في الكميات المعروضة و المطلوبة بإتجاه التوازن لا يمكن أن تفترض تلقائيا، و لهذا تحصل الفجوات بين العرض والطلب مما يجعل الحالة المستمرة لعدم التوازن الغالبة على حالة التوازن العام، و لا يمكن إزالة تلك الفجوات عن طريق الأسعار و حوافز إعادة توزيع الموارد، كما تؤكد هذه النظرية على الزيادة في الطلب الإستهلاكي.

إن بحوث و دراسات هوليز جنري و المشاركين معه زودت النظريات الهيكلية بالإطار النظري العام، و إعتقد جارلس كندلبركر بأن إقتصاديات بلدان العالم الثالث تتميز بمحدودية قابليتها على التحول، و هذه المحدودية عبارة عن ضعف قابلية للرد على التغير عن طريق تبني هيكل للتجارة للموقف الجديد بصيغ إقتصادية، فالمجتمع الذي لا يمتلك تلك القابلية على التحول لن يستطيع الإستجابة لنظام الأسعار.

كما حاولت تلك النظريات معرفة مميزات التركيب الاقتصادي للبلدان النامية لا سيما جمود المرونة في إحتمالات الإحلال أو الإستبدال في الإنتاج و في عناصر الإنتاج، و لذلك يرى جيرالد ماير بأن البلدان الأقل تطورا لا تستطيع تقليص وارداتها و لا زيادة صادراتها دون

ان تستغل مواردها بمستويات متدنية، ووفرة السلع الإنتاجية عن طريق الإيستراد تفترض مصدر استراتيجي للنمو الاقتصادي، و لذلك تعد السلع الإنتاجية متغير خارجي مستقل في دوال الإنتاج، كما يرى جينري وستراوت الحد الأدنى من الاستيرادات يعد مطلوب للمحافظة على مستوى معطى من الإنتاج، وهذا يعود إلى طبيعة و محدودية مرونة النظام الإنتاجي وتركيب الطلب الإستهلاكي.

والصادرات تتحدد بشكل كبير بحالات الطلب الأجنبي، والزيادة السريعة في الصادرات عادة ما تتطلب تنمية وتطوير صادرات جديدة تعد محدودة بالقابلية الإنتاجية والعناصر التنظيمية والمؤسسية.

أما خلال فترة الستينات تحول عدد من الأقطار من إستراتيجية أولية تتضمن إحلال الواردات إلى إستراتيجية دعم الصادرات المصنعة بعد أن تم تطوير قاعدة صناعية مناسبة، فكلما استطاعت البلدان إنجاز هيكل إنتاجي متنوع وتقليل الإعتماد أو التركيز على محدود من الصادرات.

إن النظريات الهيكلية في التنمية الإقتصادية أكثر حداثة من النظريات الأخرى، فهذه النظريات أقل إعتمادا على المذاهب الفكرية فضلا عن كونها أكثر حداثة وواقعية، بحيث التحليل الهيكلي كان له تأثير بالغ على السياسات التنموية الداخلية، والسياسات التنموية الخارجية وفي هذه السياسات إجمالا يركز التحليل الهيكلي على معرفة نتائج مختلف أنواع حالات عدم التوازن الهيكلي ،والظاهرة الأساسية التي تم فحصها في السياسات التنموية الداخلية ظاهرة العمل الفائض وأثاره على توزيع الموارد و تفسير إتجاه توزيع الدخل نحو تباين أكبر وهذه الظاهرة ناتجة من حالات عدم التوازن.

كما ركز التحليل الهيكلي في السياسات التنموية الخارجية على طبيعة حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات وتأثيرها على سياسة التجارة الخارجية، و المساعدات الأجنبية.

كذلك خلصت هذه النظريات إلى إستنتاجات عملية كرغبة الحكومات في البلدان النامية التي تسعى للتخطيط الاقتصادي مثلا في التعامل مع الظروف غير الشاملة، أي في

حالة عدم إمكانية السوق على أداء وظيفتها، لذلك تلجأ الحكومات إلى إتباع تحليل النظريات الهيكلية.

بحيث الهيكليون يركزون على خطط قطاعية معينة وسياسات اقتصادية محددة كالإصلاح الزراعي، و إستراتيجية إحلال الواردات، أو الإستثمار في الهياكل الأساسية في الإقتصاد الوطني، وبقيت التغيرات في القطاعات الإقتصادية الأخرى.6

2_3)_التنمية.

2_3_1)_ مفهوم التنمية.

ينطلق المنظور الإسلامي لمناقشة مفهوم التنمية (الغربي)، بداية من الإختلاف اللغوي بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنكليزية، بحيث في اللغة العربية من الإشتقاق للفظ التنمية من نمى بمعنى الزيادة و الانتشار، و في المفهوم الإنكليزي يعني التغيير الجذري للنظام القائم، و استبداله بنظام أخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالبا).

كما يلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات، تخالف في أسسها الرؤية الإسلامية، حيث نرصد:

أ)_غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب)_نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع، أي إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ت)_ إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، إنطلاقا من إعتبار المجتمع الأوروبي نموذجا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

و عن المفهوم الإسلامي للتنمية يعني تحقيق رسالة الإسلام وغاياته، كما أجمع علماء الإسلام المهتمون بالفكر الاقتصادي على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم في المقام الأول

---

6)_سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي. **مرجع سابق**، ص ص **97_108**.

على الركيزة الأخلاقية، و لمراعاة هذا البعد النبيل في كل المحطات الاقتصادية(الإنتاج، الإستهلاك، التداول)،وقيمة هذا البعد الأخلاقي تكمن في اختزاله لقيم إنسانية رفيعة، وتترتب عليه سلوكيات وممارسات راقية، و هي ما يبحث عنه اليوم دعاة التنمية المستدامة فالمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف في الإستهلاك و التفكير في مصير الأخرين، تعكس مواقف وتصورات عقدية وفلسفية إتجاه الإنسان و الكون(الطبيعية والبيئة).[7]

كذلك التنمية هي عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، عن طريق إحداث بعض التغيرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة، والتي تؤدي إلى الزيادة و التحسين في مستوى المعيشة للأفراد.

2_3_2)_خصائص التنمية.

أ)_التنمية عملية مقصودة و مخططة.

ب)_ التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.

ت)_ التنمية عملية ليست جزئية و إنما كلية شاملة.

ث)_ التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه، والقوى الخارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

ج)_ التنمية عملية ديناميكية.

ح)_التنمية عملية مستمرة.

خ)_ التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.

د)_أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي.

ذ)_ أهمية العدالة في جميع مراحل و إجراءات التنمية.

ر)_ ضرورة توفير تركيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى.

---

7)_ مصطفى عطية جمعة ، **الإسلام والتنمية المستدامة (تأصيل في ضوء الفقه و أصوله)**، الطبعة الأولى .القاهرة: شمس للنشر والإعلام، **2017م**، ص ص **183_ 189.**

ز)_ضرورة إزاحة المعوقات التي تعوق عمليات التنمية في أي مرحلة من مراحلها.

س)_ضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.

ش)_ التنمية لها أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل به كالتنمية الاجتماعية، و التنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية، التنمية الصحية.

ص)_ التنمية لها مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل عليه كالتنمية الدولية الإقليمية، والتنمية القومية، والتنمية المحلية(تنمية المجتمع المحلي).

ض)_ التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة.

من جهة أخرى ضرورة تحديد أربعة **(04)** أبعاد متكاملة ومتفاعلة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة هذه الأخيرة، و هي كالتالي:

أ)_التنمية كعملية ديناميكية لها أهداف و مكونة من مجموعة من المراحل و الخطوات المتفاعلة و المتداخلة معا.

ب)_أيضا التنمية كمنهج أو مسار يجب التحرك على هداه.

ت)_ التنمية كبرنامج من خلال التركيز على مجموعة من الأنشطة.

ث)_التنمية كحركة بالاتجاه نحو التقدم و بالاعتماد على التنظيم.

2_3_3)_ مراحل العمل التنموي.

يمكن تحديد مراحل و خطوات العمل التنموي كالتالي:

أ)_ المرحلة التمهيدية.

تشتمل على تحديد الأهداف، و الحاجات، و المشكلات، و الموارد.

ب)_ المرحلة التخطيطية.

تتضمن وضع المعايير، و تحديد الأولويات، ووضع الخطة و الموازنة.

ت)_المرحلة التنفيذية.

تقوم على تنفيذ الخطة، و الإلتزام بالموازنة.

ث)_ المرحلة التقويمية.

تشمل المتابعة، و التقييم، و التقويم، والتغذية العكسية.

2_3_4)_نظريات التنمية.

من النظريات المفسرة للتنمية و التخلف ما يلي:

أ)_نظرية التحديث.

بإيجاز تفسر التنمية على أنها عملية التخلي على الأنماط التقليدية، و تبني النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة.

ب)_نظرية التبعية.

ترى بإن استمرار و اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة ينتج عنه استمرار نمط التبعية، وتفسر تخلف الدول النامية بالتأثير السلبي للرأسمالية الغربية الدولية على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية.

والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة من الدول الأقل و الأكثر نموا يعرقل سير التنمية بالدول الأقل نموا، كذلك التبعية ليست فقط عملية اقتصادية بل اجتماعية و ثقافية و تعليمية و سياسية، وهي ليست مجرد علاقات خارجية وانما أيضا داخلية محدودة تاريخيا.

ت)_ نظرية النظام العالمي.

فهي تشكل موقف نظري يتجاوز تفسير النظرتين السابقتين، بحيث تدور حول عدة محاور رئيسية ترى من خلالها العلاقة بين الدول النامية و المتقدمة، في اطار النظام العالمي من خلال الأبعاد التصورية التالية:

ت_1)_ تفسير نمو وتحديث دول شرق اسيا.

ت_2)_ ضرورة اتجاه دول العالم الثالث الى الأخذ بالطريق الرأسمالي في التنمية.

ت_3)_الأزمة الرأسمالية الغربية من اجل حلها نحتاج الى مراجعة تستوجب إعادة تقسيم العمل و الإنتاج على المستوى الدولي.

كما تجدر الإشارة كذلك بإن النظام العالمي ينقسم الى ثلاثة (03) مجموعات تبرز الحاجة الى التعاون القوي بينها.

1)_ المجموعة الأولى.

الدول المتقدمة أو القوى الاقتصادية العالمية، والتي أصبحت تعاني من تكاليف الإنتاج العالية، وبالتالي إما تخفيض المعدلات، أو المنافسة غير المتكافئة من دول أخرى تتولى انتاج هذه السلع بتكلفة اقل.

2)_ المجموعة الثانية.

هي قريبة جدا من المجموعة الأولى، و مناظرة لها و لو بمستويات اقل بمجال التقنية، أو مستويات العمالة الماهرة، وبالتالي انتاج نفس السلع ولكن بأسعار اقل، وهذا ما يؤدي إلى منافسة المجموعة الأولى، و اتجاه الاستثمارات من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية بحثا عن ظروف التشغيل و تحقيق فائض، ومن تم تتأسس العلاقة بين المجموعتين على أساس من التعاون.

3)_ المجموعة الثالثة.

أو أغلب دول العالم الثالث الأكثر تخلفا، والتي تتلقى رفع المستوى المعيشي بها من طرف المجموعتين السابقتين من خلال المعونات الاقتصادية و المساعدات و القروض لتأهيلها كأسواق لتصريف سلعها، ولتشغيل اطار بعد تطور ابنيتها التحتية للإستثمارات المجموعتين السابقتين، لظروف الإنتاج و التكلفة الرخيصة التي يمكن أن تقوم في هذه الدول.[8]

2_3_5)_مداخل التنمية.

أ)_مدخل الحزمة الدنيا.

و توجه الأنشطة تبعا لهذا المدخل لخدمة فئات معينة من السكان الريفيين.

ب)_المدخل الوظيفي.

و يرتكز هذا المدخل على المشروعات المتعددة التي تهدف إلى خدمة مختلف السكان الريفيين ،بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين.

---

8)_ مدحت أبو النصر ، ياسمين مدحت محمد. **التنمية المستدامة(مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**).الطبعة الأولى .بدون بلد: المجموعة العربية للتدريب و النشر، **2017**م ، ص ص من **67إلى 76**.

ت)_مدخل التنمية الريفية المتكاملة: ويركز هذا المدخل في الاتي:

ت_1)_إن التنمية الريفية لا بد وأن توجه إلى غالبية السكان الريفيين الفقراء.

ت_2)_يجب أن توجه التنمية الريفية لمقابلة الحاجات الأساسية.

ت_3)_ضرورة التركيز على رفع مستوى معيشة السكان الريفيين عن طريق زيادة إنتاجهم.

ت_4)_ تحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية.

2_3_6)_العناصر الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.

لتنمية المجتمع من خلال مقابلة و تلبية الإشباع لاحتياجات جماعاته من خلال المساعدة الذاتية:

أ)_ يجب أن تهتم الجهود المبذولة في مجال التنمية بإشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما يجب أن يكون المشروع الأول يتماشى مع ترتيب أولويات الاحتياجات لدى المواطنين في المجتمع.

ب)_ إن برامج التنمية تحتاج إلى التكامل و الترابط بين الجهود في المجالات المختلفة، ولذلك يجب وضع برامج تتوفر فيها التوازن و تكون متعددة الأطراف.

ت)_ يجب الاهتمام بالتغيرات غير المادية التي تنصب على الإتجاهات و المعايير لدى الناس، وأن تتساوى الأهداف المادية التي يحققها المشروع مع الأهداف غير المادية.

ث)_ لما كانت برامج تنمية المجتمع تستهدف تحسين وزيادة معدل المشاركة في المجتمع، لذلك فإن الأمر يتطلب الاهتمام بدعم الإدارة المحلية و توفير وسائل الإتصال المناسبة.

ج)_ يجب أن تكون من بين الموضوعات التي تحظى بالإهتمام (القيادة المحلية) وكيفية تدريبها ،لكي تستطيع أن تساهم بفاعلية في برامج تنمية المجتمع.

ح)_ لابد من أن تعكس برامج تنمية المجتمع الجهود المبذولة و التسهيلات التي يمكن توفيرها لتحقيق المشاركة من جانب المرأة و الشباب، وأن يتحقق ذلك تدريجيا و على المدى البعيد في المجتمعات التي تسود فيها القيم التقليدية.

خ)_ يجب أن يتوفر الدعم العادي لبرامج و أنشطة تنمية المجتمع، وتلعب الحكومة دورا رئيسيا لتوفير الدعم المادي الذي تتطلبه برامج التنمية لزيادة فعاليتها في برامج المساعدة الذاتية.

د)_ لكي تسهم برامج تنمية المجتمع في دعم السياسات القومية، يجب توطين السياسات تبعا للمحليات، وتوفير التدريب المناسب و تقديم التسهيلات للمشروعات بالإضافة إلى البحوث التجريبية و التقويمية.

ذ) _يجب أن تتحلى صور التعاون و تظافر الجهود الأهلية و الحكومية في برامج تنمية المجتمع، بالإضافة إلى تهيئة المناخ الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الملائم لبرامج التنمية.[9]

2_3_7)_ مدى ملائمة نظريات التنمية للدول العربية.

بحيث أن نظام الإستعمار القديم حل محله نظام جديد أصبحت الأهمية النسبية فيه هي لتصريف فوائض السلع و البحث عن أسواق جديدة، و أصبح من أهداف الدول المتقدمة تحقيق زيادة في متوسط الدخل للدول العربية بل و التبشير بأنها قادرة على تحقيق التنمية بشرط تناولها جرعة من التغريب، فالمستهلك لهذه السلع القادمة من الغرب عليه أن يكتسب عاداتها، بيد أن زيادة متوسط الدخل الذي يشجع على الإستهلاك يجب أن لا يوزع بالتساوي بين الناس، فالسلع الأكثر ترفا تحتاج لخلق طبقة عليا في هذه الدول مصالحها و أفكارها مرتبطة بمصالح القوى الخارجية .

كما أن نظريات التنمية الغربية عرضت مشكلات العالم الثالث بطريقة كان يمكن تحديدها و توصيفها بشكل مختلف، فبدلا من الحديث عن إنخفاض مستوى الدخل في تلك الدول كان لابد من التركيز على عجز شرائح كبيرة من السكان عن إشباع بعض أهم الحاجات الإنسانية.

---

9)_ أحمد مصطفى خاطر. **تنمية المجتمعات المحلية_ الاتجاهات المعاصرة _ الاستراتيجيات_ بحوث العمل وتشخيص المجتمع**. الإسكندرية(مصر): المكتب الجامعي الحديث، **2005 م**، ص ص من **19إلى 24.**

و هكذا فشلت نماذج التنمية التي طبقت في العالم العربي، و مظاهر هذا التخلف لمسناها من خلال ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وتدني مستوى دخل الفرد، تخلف هياكل الإنتاج و إختلالها، وتبعية مفرطة للخارج، وما ترتب عليها من مديونية خطيرة.

وهذا الفشل برأينا يرجع في الأساس إلى عدم ملائمة هذه النماذج مع خصوصيات هذه الدول، فالتوجه الاقتصادي لأي أمة ينبغي أن يكون نابعا من التوجهات الكبرى لمنهجها الحضاري.

أ)_تجربة الصين التنموية.

استقلت الصين عام **1959م**؛ كان الاقتصاد الصيني قد عانى من الاضطراب بسبب الحرب و التضخم، و كان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام و التخلص من البطالة و الجماعات المنتشرة، كان الإعتماد الرئيسي في البناء على التجربة السوفياتية، وتمكنت الدولة من الإعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الإستثمارات الزراعية، حيث تم حقن الاقتصاد بإيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتوجات الأجنبية، وفي عام **1975م** و ضعت الحكومة خطة حتى عام **2000م** لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، و كانت على أربع مراحل، وكان مضمونها يركز على رفاهة المستهلك وزيادة الإنتاجية و الاستقرار السياسي، وتأكيد زيادة الدخل الفردي و زيادة الإستهلاك، وإنتاج منتوجات جديدة في ظل و جود نظام الحوافز ، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية و جعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون الإصلاح الزراعي، و خفضت عبئ الضرائب على المشاريع غير الحكومية ، وعملت على توفير تسهيلات الإتصال المباشر بين الصينيين و الشركات التجارية الأجنبية.

لقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات بأن تكون الصين في نهاية العقد الأول من القرن ذات المليار و ثلث مائة مليون نسمة كما لعبت دوليا دورا بارزا في الصناعة، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الصينية الأن **70 بالمائة** من الألعاب في العالم، و **60بالمائة** من الدرجات الهوائية، ونصف إنتاج العالم من الأحذية و ثلث إنتاجه من

الحقائب، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات و خمس إنتاجه من البرادات و نصف إنتاجه من الأفران و كل هذه المنتوجات هي الجزء الأكثر نموا في صادرات الصين.[10]

2_4)_ التنمية المحلية.

عرف ***BARKER*** خلال سنة **1991م** التنمية المحلية على أساس أنها مجهودات تمارس بواسطة مهنيين بجانب المواطنين بهدف دعم العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وتحفز المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادات الشعبية و تطوير أو إنشاء منظمات إجتماعية جديدة.

و يؤكد ***BARKER*** على أن المواطنين يعاد صياغة اتجاهاتهم و توجهاتهم من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يتم في عمليات تنمية المجتمع.

و بتعبير صادق على المسلمة الخاصة بعلم الاجتماع من حيث تأثير المجموع على سلوك الفرد، وهي التي توجه عمل الممارس في عمليات تنمية المجتمع المحلي.

2_4_1)_ ركائز تنمية المجتمع و عناصرها.

أ)_ إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، و العمل على وضع وتنفيد البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و الاجتماعية كالإدخار و الإستهلاك.

ب)_تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها.

---

10)_ عصام عمر منذور . **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج _ النظرية _ القياس).** الإسكندرية (مصر):دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، **2011م** ،ص ص من **76إلى 82.**

ت)_ الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع، من خلال إعتماد برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية و الإسكان، و في حالة إعتماد المشروعات الإنتاجية فيجب إختيار ذات العائد السريع و القليلة التكاليف.

ث)_ الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع إقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

2_4_2)_عناصر تنمية المجتمع المحلي.

قد تمت الإشارة الى هذا المحتوى سابقا، و من جهة أخرى يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ما يلي: تغيير بنائي أو بنياني، دفعة قوية، إستراتيجية ملائمة.

و هذه العناصر الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية المحلية و لازمة، وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

أ)_ التغيير البنائي أو البنياني.

يقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات إجتماعية جديدة تختلف إختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم و العلاقات السائدة في المجتمع.

أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع، أي في حجمه و في تركيب أجزائه و شكل تنظيمه الاجتماعي.

ب) الدفعة القوية.

لابد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها، و يكون ذلك من خلال حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع و لإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن.

وتعتبر حكومات الدول النامية هي المسؤولة مسؤولية تكاد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية، فهي التي تملك إمكانيات التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد.

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الصناعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات و الدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان و بتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات.

ت)_ الإستراتيجية الملائمة.

يقصد بها الإطار العام أو الخطة العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي. و تختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الإستخدام الصحيح لوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

لكي يتم إستخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا، لابد أن توزع وفقا لخطة جيدة من شأنها يتمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالا حسنا.

كما ينبغي أن تقوم استراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون، بتحقيق مستوى اعلى من الرفاهية و الرقى بالنسبة لكافة الموطنين.

تتوقف الإستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات أهمها طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على الاستقلال و نوع الحكم السائد في البلد بعد تحرره، درجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي، و طبيعة النظام الاقتصادي و نوعية التركيب الطبقي، وحجم المناطق الريفية و الحضرية، و تركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة و القيم السائدة في المجتمع، وطبيعة الأهداف المنشودة .

2_4_3)_نماذج التنمية المحلية.

أ)_ النموذج التكاملي.

يتمثل في مجموعة البرامج التي تنطبق على المستوى القومي، و التي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و كافة المناطق الجغرافية في الدولة، أي النموذج الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق التنسيق و التعاون بين الجهود الحكومية المخططة، والجهود الشعبية المستشارة، كما يقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية و تنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية و التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية.

ب)_ النموذج التكيفي.

يتفق مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، ويختلفان في ان النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي و استشارة الجهود الذاتية، و الإعتماد على التنظيمات الشعبية كما لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، لأن برامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

ت)_ نموذج المشروع.

يطبق في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، بحيث يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينيها، و النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل.

2_4_4) _معوقات تنمية المجتمع المحلي.

المقصود بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية و التحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا و العوامل التي تعوق التنمية و تقف عقبة في سبيل تحقيقيها لأهدافها تتفاعل و تتساند بعضها مع بعض، إلا أنه يمكن تصنيفها وفقا للاتي:

أ)_ عوامل ديمغرافية.

إن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة يلغي أثر الزيادة في الإنتاج و الدخل، بحيث لا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق زيادة في الإنتاج و الدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان، لتحقيق تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين.

ب)_ عوامل اجتماعيه.

من أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية:

أ)_ النظم الاجتماعية السائدة.

كنظام الملكية الذي يعيق في مجتمع معين برامج و مشروعات التنمية، و نظرا لتشابك حقوق الملكية و تعقدها و إختلاف الأسس التي تقوم عليها، حيث تسود الاتجاهات نحو الملكية الفردية مع سيادة أنماط التغيير و التحضر و التصنع، ومع استخدام النقود كوسيلة للتبادل.

ت)_ عوامل ثقافية.

ومن أهمها :

ت_1)_ التقاليد السائدة في المجتمع.

بحيث يتمسك الناس بالقديم، وبذلك يكون الاتجاه نحو التغيير و التعديل اتجاها سلبيا.

ت_2) المعتقدات السائدة.

كمواجهة التنمية الزراعية من طرف السكان لزراعة المحاصيل الجديدة و التمسك بزراعة المحاصيل التقليدية.

ت_3) القيم.

بوضعها نصب أعين المخطط، لأنها كثيرا ما تعيق نجاح مشروعات و برامج التنمية.

ث)_ عوامل نفسية.

إن قبول أو رفض التحديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية، ويتوقف إدراك الجديد و كيفية ظهوره و انتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع

في إدراكهم للجديد بإختلاف الثقافات، ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم و بكل ما هو سائد.

ج)_عوامل تكنولوجية.

إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، وإن الهوة قد إتسعت بين هذه الدول و بين الدول الصناعية المتقدمة، نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر و العشرين.

و هذا التقدم الفني الكبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوربا و أمريكا، و إذا سار التقدم الفني سيرا بطيئا في الدول النامية و تضاعفت سرعته في الدول المتقدمة، فإن الهوة ستستمر في الإتساع، و لذلك يتعين على الدول النامية بذل جهود مضاعفة للإرتفاع بمستواها في ميادين الإنتاج.

ح)_ عوامل مادية وفنية.

2_4_5)_ إستراتيجيات تنمية المجتمع المحلي.

أ)_الإستراتيجية المحافظة.

تقوم على إعادة صياغة المعايير، وتعطي هذه الإستراتيجية الأهمية القصوى لعملية التنشئة الاجتماعية، والتفاعل مع الأخرين ومن خلال ذلك يمكن تغيير أسلوب الحياة و نقصد بعملية التنشئة الاجتماعية، العملية التي يتعلم بواسطتها الإنسان معلومات جديدة و إتجاهات وسلوكا جديدا يحتاجه لكي يتوافق مع البيئة المحيطة.

ب) الإستراتيجية الثورية.

تمثل هذه الإستراتيجية عدم الاكتراث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه، لكن الهدف النهائي لبرامج التنمية، وتؤكد على أن النظم الاجتماعية السائدة ليست بالمناخ المناسب للتغير، و يجب أن تتخطى برامج التنمية المعطيات المتاحة عن طريق الكفاح و النضال.

ماهية التنمية المستدامة.

تمهيد.

برز مفهوم التنمية بداية في لمع الاقتصاد حيث أُستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد.

أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه، كما تعرف على أنها إستمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل مع المحافظة على خصائصها.

1_ظهور فكرة التنمية المستدامة.

1_1)_ نظريات التنمية المستدامة.

1_1_1) النظريات الداعية لأولوية البيئة.

أ) _ النظرية المتشائمة.

كان توماس مالتس خلال عام **1798م** من رواد هذه النظرية يرى بأن الجنس البشري، إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستوجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة، و الحروب رغم سلبياتها إلا أنها حل أمثل للتقليل من حجم الجنس البشري المتزايد حتى يتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة، أما التنمية طويلة الأجل و تتحقق عندما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الإستقرار الاقتصادي، لكن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية، و لهذا إنتقدت نظرية مالتس إضافة إلى أنه لم يكن نموذجا كميا للتنبؤ و افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي.

ب)_ النظرية المتفائلة.

جون ستيوارت ميل من رواد هذه النظرية، لقد كان أقل تشاؤما من مالتس لأنه كان يرى الموارد الطبيعية المحدودة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، لكن تلك الحدود

لم تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني و في أي صناعة من الصناعات القائمة، كما استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة، و على دور المؤسسات الإجتماعية في رفع معدلات الرفاهية الإقتصادية.

ورغم ستيوارت ميل أكد على إرتفاع مستوى المعيشة على أنه يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي(تفاؤله)، لكن من جهة أخرى رأى حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام –أي يتم إستنفاذها– في الأغراض الصناعية وغيرها، فإن هذا لن يكون عالما مثاليا بأي حال من الأحوال.

ت)_ الحركة الأمريكية المحافظة(1890–1920) .

حسب هذه الحركة النمو الإقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية و التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، والإسراع الكبير في إستخدام الموارد الطبيعية المحدودة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة، كما كان من أهم معتقداتها التنافس الإقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، و بالتالي الإشراف الحكومي على إستخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه.

1_1_2) النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد.

أ)_نظرية الموارد الناضبة.

قام الإقتصادي هارولد هوتلينغ بنشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام **1931م**، من خلال بناء نموذج نظري حول كيفية الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الإستفادة منها على المدى الطويل، لقد كانت فكرة هوتلينج تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد المحدودة، عند القيام بإستغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة، الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.

1_1_3) النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة، و التنمية.

أ)_ نظرية التحيز الحضري.

حاول فليبتون من رواد هذه النظرية تفسير سبب بقاء، و إستمرار، وتزايد ظاهرة الفقر في الريف إلى جانب محاولة معرفة سبب الصراع القائم في العالم النامي بين سكان الريف وسكان المدينة، و بالنسبة للفرضية الأساسية كانت تؤكد بأن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف، و حتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم كقطاعي الصحة و التعليم، و هذا ما يقودنا بدوره إلى القول بأن السياسات التنموية الحكومية هي السبب في ذلك.[11]

1_1_4) و من ذلك الوقت حتى وقتنا الحاضر يشهد العالم تلاحق الدراسات و الأبحاث و المؤتمرات و الندوات حول موضوع التنمية المستدامة على رأسها ما يلي :

بين عام **1972م** و عام **2002 م** إستكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة؛ الأول عقد في (السويد) عام **1972م** تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان " ،و الثاني عقد في ريو دي جانيرو عام **1992م** تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "، والثالث انعقد في جوهانسبورغ في سبتمبر **2002** م تحت اسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة."

في عام **1972م** أصدرت الأمم المتحدة تقريرا حول (حدود النمو) شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، بحيث إذا إستمر تزايد معدلات الإستهلاك الموارد الطبيعية لن تفي إحتياجات المستقبل، و بالتالي استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات)، و الموارد غير المتجددة (حقول النفط، الغاز) يهدد المستقبل.

و في عام **1973م** هزت أزمة البترول العالم، مما نتج عنها الإشارة إلى أن الموارد محدودة الحجم، و خلال عام **1980م** صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية التي نبهت الأذهان

---

11)_سعيدي يحي، شنبي صورية. **نظريات التنمية المستدامة**. بدون تاريخ. مقال متاح على ***WWW .GOOGLE. AE***(تم الإطلاع عليه يوم **12**أكتوبر **2017م**) .

إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على المنح، و خلال عام **1987م** أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير رسالته الدعوة إلى مراعاة تنمية الموارد البيئية لتلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم، من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

وخلال **1992م** انعقدت في ريودي جانييرو بالبرازيل وبرعاية الأمم المتحدة قمة الأرض لمناقشة مستقبل الكوكب، ومحاولة صياغة مفهوم للتنمية المستدامة بحيث شهد ميلاد عدة إتفاقيات متعددة الأطراف تخص البيئة منها اتفاقية حماية التنوع البيولوجي، كما وضعت قمة ريو بنود عمل تتعلق بضمان التسيير الأمثل للكوكب وتطوير مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في ميدان البيئة، إضافة إلى وضع المؤتمر وثيقة مفصلة لبرنامج العمل في القرن الحادي والعشرين(الأجندة **21**)، التي تضمنت**40** فصلا و**2500** توصية تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية، و الإجتماعية، والبيئية، و في مشاركات قطاعات المجتمع في مساعي التنمية ،و في الحصول على نصيب عادل من ثماره.

و في شهر ديسمبر**1997**م تبنت الدول الأطراف في مبادرة الأمم المتحدة ضد التغيرات المناخية ،إقرار بروتوكول كيوتو الذي نص على تعهدات ملزمة قانونا لبعض دول المجموعة الصناعية الكبرى بخفض انبعاثاتها لستة غازات دفيئة بشرية المنشأ تتمثل في***CO2*** ***CFCs SF6 N2O ,HCFCs ,CH4***,إبتداءًا من تاريخ **16**فيفري **2005 م**، و لقد وصل عدد الدول التي صادقت عليه خلال سنة **2009 م** حوالي **183**دولة، كما كان يهدف البروتوكول إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة وزيادة إستخدام نظم الطاقة المتجددة والنظيفة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفيئة.

و بتاريخ **4** سبتمبر **2002 م** انعقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا القمة الثانية للأرض (ريو+**10**) في إطار خطة عمل للمطالبة باتخاذ إجراءات فورية لتطوير إنشاء ،وإعداد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بدأ العمل بها حتى سنة(**2010**) م القمة العالمية للتنمية

المستدامة في جوهانسبورغ، و في إطار اسمها تبنت بيان سياسي تم فيه تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على مخطط عمل لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة ،والسعي للوصول إلى معالم تنمية تأخذ في الحسبان الالتزامات البيئية.[12]

في اتجاه أخر التطور التاريخي للتنمية المستدامة؛ يعود الفضل في نحث مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق، والباحث الهندي أمارثاياسن، وذلك خلال فترة عملهما في اطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية _اجتماعية لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها و تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية بإعتبارها العنصر المهيمن، و تنظر للطاقات المادية بإعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية،كما أن الوزير الأول النرويجي كروهارلمبر و نطلاند لعب دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم و تحديد ملامحه الكبرى.

في سنة **1987م** صدر تقرير عن الأمم المتحدة أكد على أن التنمية يجب أن تلبي حاجات الأفراد الحاليين دون التفريط في الحاجات المستقبلية، و التوزيع العادل للثروات و تحسين الخدمات، و تجذير مناخ الحريات و الحقوق دون إضرار بالمعطيات و الموارد الطبيعية والبيئية .

ثم عقد في عام **1972مؤتمر** (استوكهولم) في السويد معلنا أن حماية البيئة البشرية و تحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب، والعمل على تحسين و حماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها.

---

8)_تم إعداد هذه الفقرة بالإعتماد على المراجع التالية:

أ)_محمد العيد بيوض. **مرجع سابق** ، ص ص**75_77**.

ب)_ بن حجوبة حميد. **التنمية المستدامة الجزائر "نموذجا"**. بدون تاريخ. عمل أكاديمي منجز في مجال التنمية المستدامة لأستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، بدون صفحات(تم الإطلاع عليه يوم 20مارس 2019م).

في أكتوبر **1982م** أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات تحفظ الطبيعة و تحقق تنمية قابلة للإستمرار على أساس التعاون الدولي و العلاقات المتبادلة بين الناس و الموارد ،الذي أكدته عام **1987م** لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للإستمرار دون ضرر بيئي.

في عام **1990م** أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماده فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي، مؤكدا على ضرورة أن تعرف الأهداف و الأنشطة البيئية في اطار الأهداف الإنمائية، وان توضع سياسات التنمية بما يتماشى و الاستخدام المنسق للموارد، و تزامن معه في عام **1992م** انعقاد مؤتمر في ريودي جانيرو بالبرازيل و هو قمة الأرض وقمة كوكب نهاجن **1995م**، وقمة المرأة في بكين عام **1995م** أكدت على ضرورة التنمية المستدامة.

في عام **2002م** عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب افريقيا، و اقر ضرورة حماية البيئة المشتركة و القضاء على الفقر، وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها و الحد من المشاكل الصحية المتعلقة بالبيئة .

أما في عام **2005م** أقر وزراء الشؤون الاجتماعية و التخطيط العرب في جامعة الدول العربية الإتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب و مشاركة منظمات المجتمع المدني، و أكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام **2010م** تحت شعار المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة.[13]

1_1_5) مفهوم مصطلح التنمية المستدامة.

---

13)_ مدحت أبو النصر ، ياسمين مدحت محمد. **التنمية المستدامة(مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**).الطبعة الأولى . القاهرة: المجموعة العربية للتدريب و النشر، **2017م**، ص ص من **85إلى 87.**

تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين و المؤسسات العلمية، و تشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة، و من بين العديد من التعاريف نذكر أشهر تعريف للتنمية المستدامة بالأوساط الأكاديمية و المهنية، و هو ذلك التعريف الذي ورد سنة **1987م** في تقرير اللجنة الدولية للبيئة و التنمية المعروف (بتقرير للجنة برونتلاند)، حيث عرف التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية و فيما يخص تلبية احتياجاتهم .

كذلك عرف الاقتصادي روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام **1989م** التنمية المستدام بأنها (عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي)، أيضا عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة على أنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي الى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة، و لقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك الى ان هناك حاجة الى جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو بضع سنوات قليلة بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا الى المستقبل البعيد.

من جهة أخرى يعرف البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة التنمية المستدامة على التوالي بأنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، بحيث رأس المال الشامل يتضمن رأس مال صناعي (معدات وطرق.....إلخ)، و بشري (معرفة و مهارات)، واجتماعي(علاقات ومؤسسات)، وبيئي(غابات و مرجانيات). عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو 1992م التنمية المستدامة على انها القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية و البيئة لأجيال الحاضر و المستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي اقره المؤتمر الى انه لكي تتحقق

التنمية المستدامة ينبغي ان تكون الحماية البيئية جزاء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها

في ما يخص التعريف المادي للتنمية المستدامة يتمثل في رغبة بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة اقرب الى التحديد، بحيث وضعوا تعريفات ضيقة لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي الى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص كما تتمثل الموارد الطبيعية في التربة ، و المياه الجوفية، و الكتلة البيولوجية.

أما من جهة جانب التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة؛ تبرز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية و نوعيتها .[14]

2)_عناصر التنمية المستدامة.

أ)_الحد من النمو السكاني؛

ب)_التكنولوجيا النظيفة و تصميم دورة حياة المنتوج؛

ت)_ الإستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية؛

ث)_بدائل المدخلات وزيادة القيمة المضافة؛

ج)_ تقليل النفايات و منع التلوث؛

ح)_ إستراتيجيات (مكسب_ مكسب)؛

---

14)_ سايح بوزيد. **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية(حالة الجزائر)**. أطروحة دكتوراه علوم. دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص إقتصاد التنمية. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، **2012_2013م**،ص ص من **77إلى 88.**

خ)_الإدارة المتكاملة للنظم البيئية؛

د)_تحديد الحدود البيئية طبقا للقدرة الاستيعابية للنظام البيئي؛

ذ)_ الحوافز والعقوبات؛

ر)_ تحسين إقتصاد السوق؛

ز)_ التعليم والبحث العلمي؛

س)_الوعي وتغيير عادات الفرد وأنماط الإستهلاك؛

ش)_ القيم و المتغيرات الاجتماعية و الثقافية.

2_1)_أسباب تفاقم المشاكل البيئية، وتدني معدلات التنمية في الدول النامية.

أ)_قصور في نظم الإدارة المتكاملة، وغياب خطط العمل الواضحة و المدروسة؛

ب)_عدم التنسيق بين الجهات المعنية رأسيا و أفقيا؛

ت)_العشوائية في رد الفعل و إتخاذ القرارات لمعالجة المشاكل؛

ث)_نقص الكوادر المتخصصة و المعلومات؛

ج)_ المستوى المتدني للوعي و الإعلام غير الواعي؛

ح)_الأوضاع الإجتماعية غير المتوازنة؛

خ)_غياب الديمقراطية و العدالة والشفافية و الإنتماء و الإحساس بالمسؤولية؛

د)_ انتشار الفساد و المحسوبية؛

ذ)_عدم احترام القوانين من الأفراد و الدولة؛

ر)_الفقر و الجهل و المرض؛[15]

3)_المقومات الأساسية للتنمية المستدامة.

لإرساء مفهوم التنمية التنمية المستدامة، فلا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها:

---

15)_ تقرير **الإستدامة البيئية بين الإمكانية و الفقر 2006 م:** مركز حابي للحقوق البيئية ،أعمال ورشة التنمية المستدامة للموارد بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للبيئة، ص ص**34__33.**

أ)_ تلبية الحاجات الإنسانية للسكان.

الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة هي إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالإحتياجيات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجدها ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر إنطلاقا من إقتناعها بأن عالما يستوطنه الفقر و اللامساواة، سيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية .

بحيث يتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية هذه المتطلبات بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي.

كما يشترط أيضا أن يكون هناك إلتزام أخلاقي، بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

ب)_الإدارة البيئية السليمة.

لا يمكن تلبية إحتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان إستمرارية الإستفادة من الموارد الطبيعية، دون إهدار وفي إطار القيود البيئية .

ونعني بالإدارة البيئية السلمية تلك التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، (التشريعات و القوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الإلتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها).

ت)_التنمية البشرية.

تتضمن مذكرات المتحدثين _ البيئة و التنمية _ الصادرة عن الأمم المتحدة بأن التنمية البشرية تساوي التنمية القابلة للإستمرار، و يؤكد هذا بأنه لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة، والتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات إكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان، و تتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب:

الأول: تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة.

الثاني: إستثمار المجتمع لقدراته المكتسبة.

الثالث: المعرفة والتعليم.

ث)_الإقتصاد البيئي.

يعتبر الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية، لذلك فإن التنمية المستدامة تعتمد على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

ج)_ التكنولوجيا السليمة بيئيا_ التكنولوجيا النظيفة.

تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا المضرة بالبيئة، وعليه لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة و ذات إستخدام أقل للموارد و الطاقة، وتولد قدر أقل من التلوث و النفايات.

لهذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل بإستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات و مهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

ح)_ الإعتماد على الذات و التعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية.

التنمية المستدامة هي تنمية في إطار الإعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية و في حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية، أي لابد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها و وفقا للأسس المحلية، وبما يتيح الموائمة بين حاجاتها ورغباتها والإدارة الرشيدة لموارد الطبيعية.

و بما أن التنمية المستدامة هدفا لكل شعوب العالم المتقدمة و النامية، وأن النظم الطبيعية و مشاكل البيئة لا تعترفان بالحدود الإقليمية، فإن التعاون الدولي أمرا ضروريا لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام. [16]

4) خصائص التنمية المستدامة.

---

16)_أحمد جابر بدران. **إقتصاد البيئة.** الطبعة الأولى. القاهرة: سلسلة كتب إقتصادية جامعية، مركز الدراسات الفقهية و الإقتصادية ، **1434هـ_2013م** ، ص ص من **192 إلى 194**

لها العديد من الخصائص والمختلفة لكن يأتي على رأسها ما يلي:

أ)_ إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، و الإجتماعية، و البيئـة .

ب)_ تنمية دائمة تلبي حاجات الحاضر والمستقبل.

ت)_ تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة بجميع قطاعات الدولة، كما يقع على عاتق الدولة المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

ث)_عبارة عن مصـطلح عـالمي.

ج) _ للتنمية المستدامة أبعاد بيئية، و اجتماعية، و اقتصادية متشابكة و متداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط، و التنظيم، والترشيد.

ح)_لها أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة، ومبادئ تقوم عليها.

خ)_للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة، أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

5) أبعاد التنمية المستديمة.

أ)_ البعد البيئي.

يقوم على المحافظة على الموارد الطبيعية، و الإستخدام الأمثل لها، كما يتمحور حول مجموعة من العناصر كالطاقة، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، و عن أهم الاهتمامات البيئية تعكس ظاهرة إرتفاع درجة حرارة المناخ، إختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى جانب العديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

ب)_ البعد الاقتصادي.

يتمحور حول الإنعكاسات الراهنة والمستقبلية للإقتصاد على البيئة بالإضافة إلى مجموعة من العناصر كالنمو الإقتصادي المستديم، العدالة الإقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية.

ج)_ البعد الاجتماعي.

يقوم بالفرض على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، كما يتمحور حول مجموعة من العناصر كالمساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، الإنصاف، و العدل في اختيارات النمو.

و في إتجاه أخر تمت الإشارة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة كما يلي:

أ)_ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛

ب)_ إيقاف تبديد الموارد؛

ت)_ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة؛

ث)_ تقليص تبعية البلدان النامية؛

ج)_ التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة؛

ح)_المساواة في توزيع الموارد؛

خ)_ الحد من التفاوت في المداخيل؛

د)_ تقليص الانفاق العسكري؛

أما في ما يخص الابعاد الاجتماعية يتمحور مضمونها حول:

أ)_تثبيت النمو الديمغرافي؛

ب)_مكانة الحجم النهائي للسكان؛

ت)_أهمية توزيع السكان؛

ث)_الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛

ج)_أهمية دور المرأة؛

ح)_الأسلوب الديمقراطي في الحكم؛

خ)_فكرة العدالة الاجتماعية؛

د)_فكرة تنمية البشر؛

ذ)_المشاركة الجماعية الفاعلة؛

ر)_ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد:

و بالنسبة للأبعاد البيئية يمكن حصرها كما يلي:

أ)_إتلاف التربة؛

ب)_ استعمال المبيدات؛

ت)_ تدمير الغطاء النباتي و المصايد؛

ث)_ حماية الموارد الطبيعية؛

ج)_صيانة المياه؛

ح)_تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛

خ)_ حماية المناخ من الإحتباس الحراري؛

و في ما يتعلق بالأبعاد التكنولوجية، هي عبارة عن ما يلي.

أ)_استعمال تكنولوجيا انظف في المرافق الصناعية؛

ب)_ الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة؛

ت)_ المحروقات والاحتباس الحراري؛

ث)_ الحد من انبعاث الغازات؛

ج)_ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون؛

في الأخير البعد التقني والإداري، الذي يهتم بـ

أ)_التحول الى تكنولوجيا أنظف؛

ب)_إنتاج حد ادنى من الغازات و الملوثات؛

ت)_استخدام معايير معينة تؤدي الى الحد من تدفق النفايات؛

ث)_ استخدام معايير معينة تعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها؛[17]

5_1)_التدخل بين أبعاد التنمية المستدامة.

---

17)_سايح بوزيد. **مرجع سابق**، ص ص 77_88.

إن أبعاد التنمية المستدامة سوآءا الاقتصادية أو البيئية، الاجتماعية و الثقافية، تتفاعل فيما بينها بشكل تكاملي ولا يمكن الفصل بينها، فكل بعد يؤدي الى تنمية ودعم البعد الأخر، و ذلك في إطار بعد سياسي و مؤسساتي يضمن لها الإستمرارية و التواصل عبر الزمن بشكل يخدم مصالح الأجيال الحالية دون الإخلال بمصالح الأجيال المستقبلية، و الشكل الموالي يوضح مختلف أركان هذا التفاعل.

التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة.

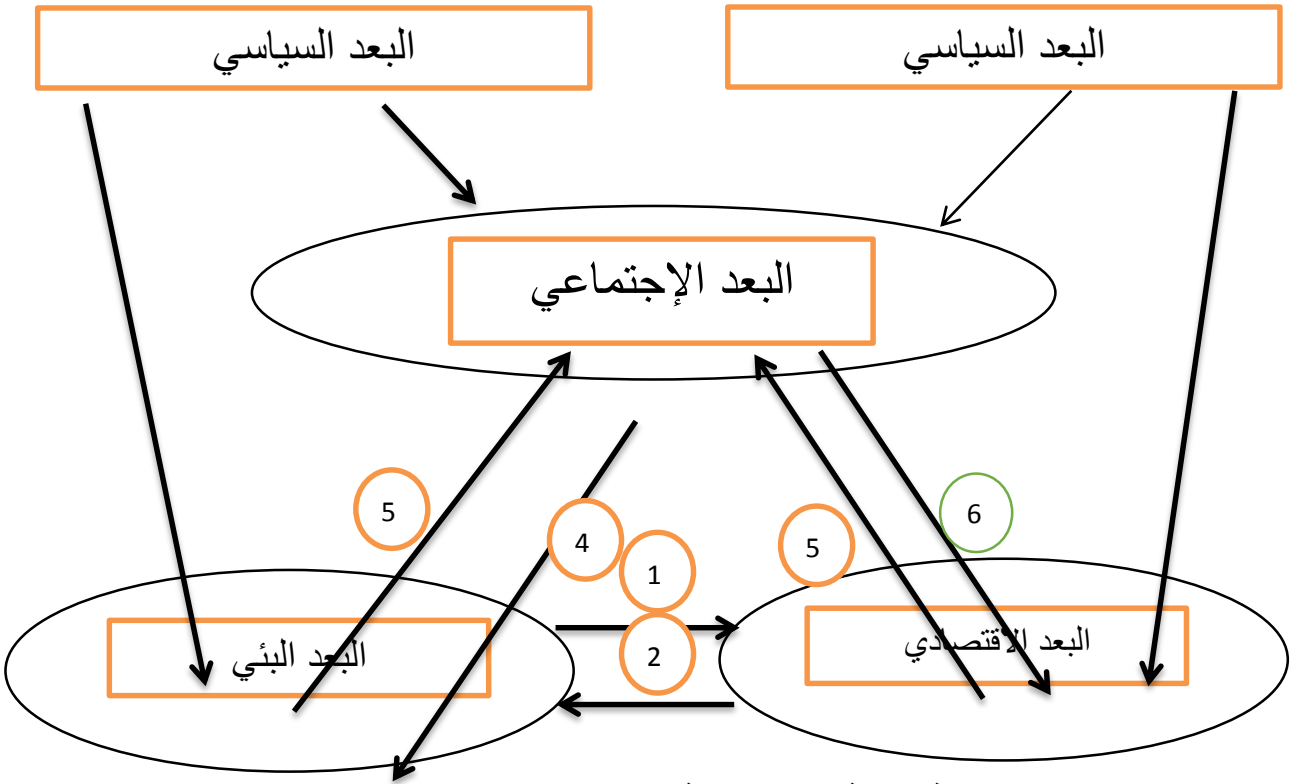

المصدر: تقرير **الإستدامة البيئية بين الإمكانية و الفقر 2006 م: مرجع سابق**، ص ص**33__34.**

يبين هذا الشكل أنه هنالك علاقة متداخلة و معقدة بين أبعاد التنمية المستدامة، بحيث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض و أي خلل أو قصور يقع في أي بعد من هذه الأبعاد يخرج التنمية من إطار الإستدامة، فالعلاقة بين البعد الإقتصادي و البعد البيئي هي علاقة تكامل لا تضاد، بحيث يأخذ الاقتصاد جميع احتياجاته من البيئة من الموارد الأولية و المصادر الطاقوية اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد، وفي المقابل يجب أن يساهم الاقتصاد في تحسين مستوى المعيشة للمجتمع بشكل عادل و متواصل عبر الزمن، كما أن التنمية الاجتماعية و البشرية تعتبر هي الأخرى حجر الأساس لأي تنمية إقتصادية منشودة، ويجب أيضا أن لا

تكون السياسات الاقتصادية مستنزفة للثروات الطبيعية ومدمرة للبيئة، والتي يجب على المجتمع أيضا حمايتها من التدهور و الانهيار، لأن تدهور البيئة قد يسبب أضرارا جسيمة للمجتمع و للحياة البشرية بصفة عامة، ولأن البيئة قبل كل شيء هي المورد الأساسي الذي يلبي احتياجاته الحالية و المستقبلية.

و كل هذه الأبعاد يجب أن تتفاعل في إطار تكاملي في ظل بعد سياسي و مؤسساتي تحكمه مبادئ الحكم الراشد، و تضبطه عناصر الشفافية و الإفصاح، والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة، و ضمان مشاركتها في صياغة الاستراتيجيات و اتخاذ القرارات التي تخص الأجيال الحالية و المستقبلية.

و منه فالعلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة علاقة تكاملية لا يمكن فصلها، و لا يمكن إعطاء الأفضلية لبعد عن أخر بسبب هذا التكامل المكاني و التواصل الزماني. [18]

6)_أهداف التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف يمكن الإشارة لأهمها فيما يلي:

أ)_تحقيق حياة أفضل للسكان؛

ب)_إحترام البيئة الطبيعية.؛

ت)_توعية السكان بالمشاكل والمخاطر البيئية التي تحدث؛

ث)_تسعى لتحقيق إستغلال أمثل عقلاني للموارد لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد، من منطلق الحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة؛

ج)_ ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع؛

ح)_ إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع؛[19]

7)_مبادئ التنمية المستدامة.

المبدأ الأول(إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة).

---

18)_ تقرير **الإستدامة البيئية بين الإمكانية و الفقر 2006 م: مرجع سابق**، ص ص**33__34.**

19)_ عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنط .**مرجع سابق، 2010 م**، ص ص **30_.31**

بحيث التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن، و الإنسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى الحفاظ على حياة مجتمعات، من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

المبدأ الثاني(المشاركة الشعبية).

مضمون هذا المبدأ مشاركة جميع الجهات التي لها علاقة في إتخاذ القرارات جماعية ،من منطلق التنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي، ثم المستوى الإقليمي ،ثم المستوى الوطني و على سبيل المثال الحكومات و الجماعات المحلية تستطيع الحد من الزيادة في إرتفاع درجة حرارة الأرض، من خلال تطوير برامج ترشيد استهلاك الطاقة إضافة إلى بإمكانها إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية و الصناعية، إلى جانب يمكنها الحد من انبعاث الغازات السامة المؤثرة في طبقة الأوزون من خلال التوعية بمخاطر هذه الأخيرة.

المبدأ الثالث(المسؤولية المشتركة.)

المقصود من هذا المبدأ التنمية المستدامة مسؤولية كل الدول دون إستثناء.

المبدأ الرابع (الاحتراز البيئي).

التفسير المختص لهذا المبدأ، إذا كان شك في أن هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك، لا يسمح بتداولها.

المبدأ الخامس(التوظيف الأمثل للموارد الإقتصادية).

بحيث يتحقق هذا بإستغلال الموارد بطريقة مثالية مع توظيفها بشكل مناسب.

المبدأ السادس.

إستمرار عمر الموارد الإقتصادية بالتخطيط الإستراتيجي، وبصيغة أخرى وجود موارد إقتصادية متجددة طويلة الأجل.

المبدأ السابع(التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجي).

المبدأ الثامن.

التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية، بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

المبدأ الحادي عشر(القدرة على البقاء و مقاومة المنافسة).

المبدأ الثاني عشر(الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك).[20]

8)_معوقات وتحديات التنمية المستدامة في الدول النامية.

هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول النامية في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، من أهمها ما يلي:

أ)_الديون التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية، بما فيها مشكلات الجفاف و التصحر و التخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل و المرض و الفقر، بحيث هي عبارة عن الأهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، و تؤثر سلبا على المجتمعات الفقيرة خاصة و الأسرة الدولية عامة.

ب)_الحروب و المنازعات المسلحة و الاحتلال الأجنبي التي تؤثر في مجملها بشكل مضر على البيئة و سلامتها، و ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات و التزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة الإنسانية طبقا للقوانين الدولية، و منع تخريب المنازل و المؤسسات المدنية و مصادر المياه.

ت)_التضخم السكاني غير الرشيد خاصة في مدن الدول النامية، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، و تزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الاجتماعية.

---

20)_ نفس المرجع أعلاه، ص 20.

ث)_ تدهور قاعدة الموارد الطبيعية و إستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الإستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية، وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

ج)_عدم توفر التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ح)_نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية، و مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

خ)_الفساد الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري المنعكس أساسا في هدر المخدرات و ضعف الإستثمار الداخلي و إرتفاع أعباء الديون الخارجية، و الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة و النامية في ظل العولمة التجارية، و تدفق المعلومات بالإضافة إلى المستويات المعيشية و تدهورها في الدول النامية، وكثرة مسائل الرشوة مما يؤدي إلى زيادة الاضطرابات في بلدان العالم النامي.

د)_ عدم توفر الاستقرار السياسي في معظم الدول النامية، حيث يشكل ذلك عائقا أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية، و إستنزاف الثروات البيئية و الطبيعية لهذه الدول، الفقر، البطالة، الإنفجار السكاني في الدول النامية، كل هذه الأمور تعيق بشكل أو بأخر المجهودات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

ذ)_ ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة **1950**م، حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة *UICN(lunion internationale pour la conservation de la nature)*. و هي بمثابة منظمة عالمية أنشئت خلال سنة **1948** م مقرها بسويسرا أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، يهدف إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة و الموازنة بين الاقتصاد و البيئة في ذلك الوقت.

سياسات و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية.

1)_سياسات التنمية الإقتصادية.

يقصد بالسياسات الإقتصادية على أنها عبارة عن بيان للأهداف الإقتصادية التي تتبناها الدولة أو الشركة، والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، والسياسات الإقتصادية تشمل جميع قطاعات و جوانب الإقتصاد الوطني، على هذا الأساس توجد سياسات نقدية، و سياسات مالية، و سياسات تجارية، وسياسات صناعية، وسياسات زراعية.....إلخ.

لذلك سوف نتناول السياسات الإقتصادية الفرعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

1_1)_السياسة النقدية والتنمية الإقتصادية.

1_1_1)_أهداف السياسة النقدية.

أ)_تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ب)_تحقيق الإستخدام الكامل.

ت)_ تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة.

ث)_ تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

1_2)_أدوات السياسة النقدية.

إبتكر الفكر الاقتصادي مجموعة أدوات يمكن للسلطات النقدية إستخدامها لتحقيق أهدافها السالفة الذكر وما تراه مناسبا في إدارة شؤونها النقدية و الإئتمانية، وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات وكما يأتي:

أ)_الأدوات الكمية التقليدية.

تسمى أيضا بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية، و هي وسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقد وحجم الإئتمان بشكل عام، تتألف من ثلاثة وسائل هي:

أ_1)_ سعر إعادة الخصم.

أو سعر البنك ويقصد به سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية، بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الإئتمان لدى البنوك.

أ_2)_ عمليات السوق المفتوحة.

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع و شراء الأوراق المالية و السندات الحكومية(أدونات الخزينة) في السوق المالية، بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم إحتياطات البنوك التجارية فضلا عن تأثيرها على أسعار الفائدة.

أ_3)_نسبة الإحتياطي القانوني.

تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الإئتمان وخلق الودائع، و عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إستخدامها على التأثير في عرض النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الإحتفاظ بها في البنوك التجارية كإحتياطي قانوني.

ب)_ الأدوات النوعية.

ب_1)_ تنظيم الإئتمان.

بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الإئتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة، إذ يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات و القواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، و غالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ البنك لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، بحيث يضع تعليمات و قواعد من شأنها الحد من عدد المرات التي يلجأ إليها فيها تلك البنوك للحصول على الإئتمان المخصوم، بهدف حسن إستخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها، الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود.

ب_2)_التأثير المباشر و الإقناع الأدبي.

أي محاولة البنك المركزي التأثير على نشاطات البنوك التجارية إما عن طريق إتخاذ إجراءات مباشرة في حال تجاوزها للقواعد و التعليمات المركزية، أو عن طريق الإقناع من خلال توجيه دعوة إلى البنوك التجارية بضرورة الإلتزام و إعتماد الحيطة و الحذر في السياسات الإقراضية، بالنظر لمكانة البنك المركزي الخاصة في النظام المصرفي و لما يتمتع به من إمكانيات و معرفة في نواحي القوة والضعف في الاقتصاد، و خصوصا إن بعض البنوك قد لا تتولد لديها قناعة بسياسات النظام المصرفي.

ب_3)_تحديد نسبة الودائع.

يعتمد هذا الأسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الإيستراد، وتحصل عند حدوث عجز على مستوى ميزان المدفوعات، كما ويعد هذا الأسلوب كسلاح فاعل يستخدمه البنك المركزي بالضغط على البنوك التجارية للإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية، و وفقا للسياسات التي يلجأ إلى إقرارها و تبعا لظروف البلد.[21]

تلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية، من خلال التأثير على توفير تكاليف الإئتمان، والسيطرة على التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

3_1_1) _ تعمل السياسة النقدية في الإتجاهات الأتية.

أ)_ تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة.

يلاحظ على هيكل أسعار الفائدة في البلدان النامية بأنه يتحدد بمستويات عالية ما يعيق النمو الإقتصادي، و من جهة أخرى أسعار الفائدة المنخفضة لها أضرارها، لأنها تؤثر سلبا على نمو حجم الإدخار، كما تؤدي إلى تشجيع الإقتراض لأغراض المضاربة و لهذا يتعين على البنك المركزي إعتماد سياسات تميزية لأسعار الفائدة، بحيث يقوم بفرض أسعار

---

21)_ نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي. **السياسات الاقتصادية _الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي.** الطبعة العربية الثانية. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،**2015 م**، ص ص من **18 إلى 25.**

فائدة مرتفعة للأغراض غير الضرورية وغير الإنتاجية، وأسعار فائدة منخفضة للأغراض الإنتاجية رغم أن الإدخار ليس مرن بالنسبة لأسعار الفائدة في البلدان النامية.

ب)_ التوازن المطلوب بين العرض والطلب على النقود.

إن عدم التوازن فيما بين العرض و الطلب على النقود لا بد أن ينعكس على مستوى الأسعار، و أي إنخفاض في عرض النقد سوف يعرقل النمو، ولهذا يتعين على الحكومة السيطرة على عرض النقود و الإئتمان لكي تمنع إحتمال إرتفاع الأسعار، شريطة أن لا يؤثر ذلك سلبا على الإستثمار والإنتاج.

ت_ توفير الإئتمان للتوسع الإقتصادي.

ث_ إقامة وتوسيع المؤسسات التمويلية.

ج_ إدارة الدين العام.

الهدف الأساسي من إدارة الدين هو خلق الظروف المواتية لزيادة الإقتراض العام، ونجاح إدارة الدين كوسيلة للسياسة النقدية يعتمد على وجود أسواق مالية ونقدية متطورة.

1_2)_ السياسة المالية والتنمية الإقتصادية.

السياسة المالية بالمعنى العام تعنى بكيفية إستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، و الإقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، أو التنمية الإقتصادية.

1_2_1)_أهداف السياسة المالية.

للسياسة المالية أهداف يأتي على رأسها ما يلي:

أ)_ زيادة معدل الإستثمار.

ب)_ زيادة فرص العمل.

ت) _تشجيع الإستقرار الإقتصادي.

بما أن البلدان النامية عرضة للتقلبات الدورية العالمية بسبب إرتباطها بالأسواق الدولية، وبالتالي لغرض التقليل من أثر التقلبات الدورية العالمية خلال فترة الرواج، فإن الضرائب على الصادرات و الواردات يمكن أن تستخدم لهذا الغرض، و أن نجاح السياسة

المالية يعتمد على مدى إستخدام القيود على الاستيرادات الكمالية، وفرض الضرائب لزيادة الإدخار المحلي والتكوين الرأسمالي.

ث)_ مواجهة مشكل التضخم.

تعتبر الضرائب المباشرة والتصاعدية المعززة بضرائب على السلع، إحدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية.

ج_ إعادة التوزيع الدخل القومي.

إن التفاوت الكبير في الدخول يؤدي إلى مشكلات إجتماعية، وسياسية قد تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي، و لهذا تهدف السياسة المالية نحو إزالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الإقتصادية.

1_2_2)_أدوات السياسة المالية .

أ)_ الضرائب (المباشرة، و غير المباشرة).

ب)_ الإنفاق الحكومي(الجاري و الإستثماري).

ت)_ الإقتراض العام.

1_3)_السياسات التجارية والتنمية.

1_3_1)_تحقق البلدان الأقل تطورا العديد من المنافع من خلال التجارة الدولية، ومن أهم هذه المنافع:

أ)_ المنافع الناجمة عن التخصص، بحيث الإقتصاديون الكلاسيك يؤكدون على ضرورة توزيع الموارد على الإنتاج بموجب الميزة النسبية، والتي تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للبلد.

ب)_ المنافع الناجمة عن توسيع السوق، والذي يتحقق من خلال التصدير.

ت)_ المنفعة المتحققة من خلال زيادة الإدخار، وتراكم رأس المال نتيجة زيادة الدخل.

ث)_ المنفعة الناجمة عن زيادة عوائد الصادرات والتي تمكن البلد من زيادة حجم الإستيراد.

ج)_ المنافع الناجمة عن إمكانية تحسن نسب التبادل التجاري لهذه البلدان.

لهذه الأسباب تسعى البلدان النامية إلى توسيع تجارتها الخارجية بما يحقق العديد من المنافع للإقتصاد الوطني، و ذلك من خلال رسم السياسات التجارية التي تخدم متطلبات التنمية الإقتصادية.

1_3_2)_السياسات التجارية.

هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية، وعلاقات الإستيراد والتصدير مع الخارج، و من المفيد أن تتضمن السياسة التجارية مجموعة من الوسائل المحلية والدولية لتعزيز التجارة الخارجية، ومن بين الوسائل المحلية:

أ)_ هناك الحاجة لتوسيع الصادرات، والسعي لتقليل التكلفة، وتحسين نوعية السلع.

ب)_ هناك حاجة لزيادة الإدخار المحلي من خلال زيادة الدخل وتقليص الإستهلاك، وبما يمكن من زيادة حجم الصادرات.

أما الوسائل الدولية فتشمل ما يأتي:

أ)_ العمل على إلغاء القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة.

ب)_ العمل على ضمان إستقرار أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية عن طريق الإتفاقيات الدولية للسلع.

ت)_ العمل على إصلاح المؤسسات الدولية.

ث)_ توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية نفسها.

2)_إستراتيجيات التنمية الإقتصادية.

2_1)_ الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية.

تكمن مساهمة الزراعة في التنمية الإقتصادية في ما يأتي:

أ)_ كميات متزايدة من الغذاء للسكان.

ب)_ المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة.

ت)_ توفير النقد الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية.

ث)_ توفير الموارد المالية لخزينة الدولة.

ج)_ توفير العمالة للقطاع الصناعي.

ح)_ دور الزراعة في تمويل التنمية الصناعية.

خ)_ تجهيز المواد الأولية للقطاع الصناعي.

2_2)_ الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.

من بين الأثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الإقتصاد ما يأتي:

أ)_ تصنيع المواد الأولية الزراعية.

ب)_ توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.

ت)_ تعزيز الروابط مع الزراعة وبقية القطاعات الأخرى.

ث)_ توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات.

ج)_ يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.

ح)_ يساهم في توفير فرص العمل و إكتساب المهارات.

خ)_ تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

د) _يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الإقتصاد الوطني.

ذ)_ يساهم في عملية التحديث والتحولات.

2_3)_إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية، والتنمية الصناعية.

من خلال ما سبق التنمية الإقتصادية تحتاج إلى تطوير القطاعين معا، لأن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين هذه القطاعات تستدعي إعتماد إستراتيجية الربط بين الصناعة والزراعة ،لانهما مكملان لبعضهما.

2_4)_ استراتيجية الحاجات الأساسية.

لقد اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو هذه الإستراتيجية، التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء، و كساء، و سكن، و تعليم، و خدمات صحية...إلخ.

كما تستهدف هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف حسب ما يلي:

أ)_ رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف، وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.

ب)_ التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات كالتعليم، والخدمات الصحية، والماء الصحي.

ت)_ تمويل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

لكن تجدر الإشارة بأن هذه الإستراتيجية تلقت إنتقاد كبير، لأن الإهتمام بها والتركيز عليها لا يوفر للفقراء أصول إنتاجية ورأسمال.

2_5)_إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة.

يؤكد سان(***SEN***) بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي، و إستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، كما تؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية، بمعنى حسب تقرير التنمية البشرية بأن مفهوم التنمية البشرية يمثل العملية التي يتم بموجبها توسيع خيارات الناس.

حسب المفهوم الجديد للتنمية البشرية يعتبر الإنسان هو جوهر التنمية، لأن هذه الأخيرة يجب أن تستجيب للمتطلبات الإقتصادية، و الإجتماعية، والسياسية أيضا، كما أن للتنمية البشرية جانبان هما كما يلي:

الأول: بناء القدرات البشرية و يكون بتحسين مستوى الصحة، والمعرفة، والمهارات.

الثاني: إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة، والمجتمع، والسياسة.

أما عن علاقة هذه الأخيرة بالتنمية المستدامة، التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية، و عليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

2_6)_ إستراتيجية التنمية المستقلة.

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الإعتماد على الذات، وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، و لتحقيق التنمية المستقلة هناك جملة من الشروط اللازمة لابد من توفرها تتمثل فيما يلي:

أ)_ ضرورة تدخل الدول في شؤون الإقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية، و تحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في إستغلال الموارد المحلية دون الإعتماد على الخارج إلا بحدود.

ب)_ السيطرة على الفائض الإقتصادي بشكل فاعل، و توجيه إستخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.

ت)_ أهمية توفر الحجم الكبير، والإمكانات الواسعة.

ث)_ عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة، وطبيعة العلاقات التي تربطها بها.

ج)_ التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الإقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الإستهلاك بما يتلائم ومتطلبات كل مراحله.

ح)_ العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي.[22]

إستراتيجية التخفيف من حدة البطالة والفقر بالوطن العربي.

1_استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1_1)_ مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها، و من أهم المعاير الشائعة معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها.

1_2)_أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---

22)_مدحت القريشي. **التنمية الاقتصادية (نظريات، وسياسات، وموضوعات)** .الطبعة الأولى . عمان(الأردن): دار وائل للنشر و التوزيع ، **2007 م**، ص ص**163_182**.

1)_ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية مع إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

2)_استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة .

3)_استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة، التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

4)_ أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

5)_حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة، والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

6)_ مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات، و الضرائب المختلفة.

7) _تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

1_3)_ آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة بالجزائر.

لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، لابد من تأهيل كل من الموارد البشرية، والمؤسسات المالية والمصرفية، والنظام القانوني و التشريعي، و النظام الجبائ إلى جانب السعي لإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته مع توفير الرعاية والاحتضان، و تشكيل خطوط منتوجات–علاقات، و صياغة الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة.[23]

2_ إستراتيجية الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2_1)_مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

23)_عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**–،الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.**15_16**نوفمبر **2011م**.المسيلة:جامعة محمد بوضياف، بدون صفحات.

هي الإستثمارات القادمة من الخارج، و المالكة لرؤوس الأموال، و المساهمة في إنشاء مشروعات استثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في إقتصاد أخر.[24]

تأخذ العديد من الأشكال كالاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية، الباحث عن الأسواق، الباحث عن الكفاءة في الأداء، الباحث عن الأصول الإستراتيجية، الباحث عن إنخفاض نسبة الكربون ،من خلال أخذه الصور التالية(المشترك، المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي، مشروعات أو عمليات التجميع، الإستثمار الأجنبي في المناطق الحرة، الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة_***B.0.T*** _).

2_2)_منافع الإستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر إضافة إلى التكوين الرأسمالي، أداة لنقل المعرفة الفنية و تنمية المهارات المحلية التنظيمية، و الإدارية،و التسويقية، بالإضافة إلى خلق صناعات وطنية تساعد المشاريع الأجنبية فيما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج، أو تقوم ببعض عمليات التصنيع، أو التسويق لمنتوجات هذه المشروعات، و إلى التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، وزيادة حصيلة صادراتها مما يساهم في التقليل من عجز الميزان التجاري، و إلى زيادة مستوى التشغيل و الدخول المتأتية من خدمات الإستئجار للأراضي ،و المباني و غيرها.

كما له تأثير إيجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، و على تنفيذ برنامج الخصخصة، كذلك يساهم في زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة المضيفة بزيادة الحصيلة الضريبية، و إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة، إلى جانب كشف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة، كما تعمل الشركات الأجنبية على تدريب العمالة المحلية و إكسابها المهارات الحديثة، يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة للخارج بما توفره من فرص و ظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.[25] يساهم كذلك في إحداث التطور

---

23)_ زغيب شهرزاد. **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق** . مجلة العلوم الإنسانية، **فيفري2005 م**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،بدون صفحات.

25)_إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم. **المؤشرات الإقتصادية الكلية وإنعكاساتها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر : دراسة قياسية مقارنة مع تركيا و الصين خلال الفترة 1992_2007**.أطروحة

التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، و تكيفيها مع الظروف الموضوعية للمجتمع .[26] يكمل الإستثمار المحلي، ويعمل على زيادة مواردها من النقد الأجنبي.

2_3)_آليات تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تحفز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول العربية عن طريق تحسين مناخ الإستثمار، وإصلاحه بهذه الأخيرة مع تطوير و تدعيم القطاع المالي، أيضا التوسع في برنامج الخوصصة، و الإهتمام بعنصر الترويج للإستثمار، يجب أيضا تنمية الموارد البشرية، و التركيز على مزيد من الإصلاح السياسي، و الديمقراطية.[27]

إستراتيجيات التنمية الإجتماعية.

1)_مفهوم التنمية الإجتماعية.

تهدف إلى تغيير المجتمع بواسطة المجتمع و من أجل المجتمع و أن يشارك فيها الجميع، و متكاملة فتكامل سياسات التنمية بين القطاع الاجتماعي، و الاقتصادي، و السياسي أو بين القطاع ذاته يجنب التعارض والتكرار، ويحسن من الكفاءة، والاستثمار الأفضل للموارد المتاحة، مما يجعلنا أقرب إلى تحقيق تنمية شاملة، و مستدامة.[28]

2)_مضمون الأدوات المختارة لتعزيز المجتمعات الشاملة (عناصر السياسة الإجتماعية).

دكتوراه . دكتوراه فلسفة الإقتصاد. مصر: قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس،**2011 م**، ص ص من **35الى39**.

26)_مروان شموط، كنجو عبود كنجو. **أسس الاستثمار**. جمهورية مصر العربية: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،**2008 م**، ص**10** .

27)_حسين عبد المطلب الأسرج. **آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**. مجلة دراسات اقتصادية . تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية دورية فصلية، أوت **2008شعبان 1429 هـ** ، العدد الحادي عشر ، الجزائر، ص ص من **6 الى11**.

28)_أيمن فواضلة. **سياسات التنمية الإجتماعية الشاملة المضمون والأليات(تجربة دولة فليسطين).** ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية. **4_5تشرين الثاني 2014**. دولة فليسطين: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا–الإسكوا.

2_1)_قطاع التوظيف والعمالة.

توليد الفرص الوظيفية ضروري لكنه شرط غير كافي للحد من الفقر، لهذا السبب قدمت منظمة العمل الدولية جدول أعمال العمل اللائق عام **1999م**، بمضمون الدخل العادل، المعايير المطلوبة في مكان العمل، الحماية الاجتماعية للجميع، تنمية المهارات لتحسين الإنتاجية، الحوار الاجتماعي.

تحتوي سياسات سوق العمل على خلق فرص عمل مباشرة، دعم الأجر، الأشغال العامة، خدمات التوظيف (سمسرة الوظائف، و المكاتب الاستشارية)، و برامج خاصة للشباب وذوي الإعاقات.

أما المستترة منها كتأمين عن البطالة، وسياسات دعم الدخل، وشروط كل من سلامة الوظيفة، العمل، الإجازات، الصحة والسلامة المهنية.[29]

2_2)_قطاع الحماية الاجتماعية.

مجموعة من الاليات لسد الفجوة بين المجموعات، عن طريق تقليل تعريض الناس للأخطار، وتعزيز قدراتهم على حماية أنفسهم ضد مخاطر.

الحماية الاجتماعية ضرورية لأن منافع النمو لا تصل إلى الجميع بدونها، ولا يملك الناس نفس القدرة للتغلب على الأخطار .

بما أن القضاء على الفقر ضرورة ملحّة فالحماية الاجتماعية في مقدمة جدول أعمال النمو الاجتماعي حاليا، و تتضمن برامجها **الضمان الاجتماعي** لتخفيف المخاطر المتعلقة بالبطالة و صحة الفقراء والإعاقة وإصابات العمل والشيخوخة، بالإضافة إلى **المساعدة الاجتماعية** للمجموعات التي ليس لديها وسيلة أخرى من الدعم المناسب.

إلى جانب مشاريع أخرى لمساعدة المجتمعات والقطاع غير الرسمي، تشمل التأمين الزراعي، والصناديق الاجتماعية والوقاية من الكوارث، كما يختلف المزيج المناسب لسياسات

---

29)_تقرير الأمم المتحدة2007 : مذكرات توجيهية في السياسات، إدارة الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية، إزابيل أورتيز ،**الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية**، السياسة الاجتماعية، ص ص **34_35.**

الحماية الاجتماعية من بلد لأخر.

2_3)_قطاع التربية، والتعليم.

إن التنشئة الإجتماعية هي الهدف الأساسي للتربية، و التعليم، و التكوين العلمي، و نقطة الإلتقاء بين التربية والتعليم الوظيفة الإندماجية لكل منهما، لأن الإندماج الإجتماعي يتأسس بالتربية و يتدعم بالتعليم مما يؤدي إلى توفير شروط التوازن النفسي للفرد وفتح مجالات التواصل مع الأخر ، و تنمية فكره النقدي وتأهيله بالشكل الذي يستجيب إلى حاجيته و حاجة محيطه، كذلك من الأهداف الفرعية الأخرى الإنفتاح و الإستعداد للمشاركة، و القدرة على تحمل المسؤولية، والكفاية في القيام بالأدوار و الوظائف والمزيد من الاستثمار الذاتي في العلم وأسبابه.

كذلك الانفتاح يؤدي إلى التسامح، وتطور المشاركة، والحس المدني والمواطنة، إضافة إلى ما سبق القوى العاملة المتعلمة في غاية الأهمية للنمو الاقتصادي الطويل الأجل وبكل مستوياته الابتدائي، الثانوي، العالي، التقني والمهني والتدريب، والخاص للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية.

2_4)_قطاع الصحة.

توفير الخدمات الصحية مهم جدا لرفاهية العيش للأفراد وله أثر مباشر على إنتاجيتهم وأدائهم الاقتصادي، لذلك لابد من توفير الرعاية الصحية الأولية كرعاية الطوارئ، والرعاية العلاجية الأساسية بما فيها العمليات الجراحية الصغيرة، وصحة الأسنان والفم، وصحة الأمومة والإنجاب مع تعزيز الخدمات المجانية أو بأسعار رمزية، و كذلك الرعاية الصحية الثانوية تشمل الخدمات الطبية المتنقلة والمستشفيات العادية، بدون أن ننسى الرعاية الصحية العالية التي تشمل الخدمات الطبية المتخصصة.[30]

---

30) _**نفس المرجع أعلاه**، ص **ص 40_46.**

2_5)_قطاع الثقافة.

له دور في خلق بيئة حاضنة للتنمية، و التعايش، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق تماسك المجتمع من خلال زرع مجموعة من القيم و الأفكار في المجتمع والموجهة لسلوك أفراده، لذلك لابد من تأسيس صناديق التنمية الثقافية لأجل دعم البنية التحتية لقطاع الثقافة والمشاريع والمبادرات والنشاطات الثقافية والفنية والأدبية للأفراد والمؤسسات، و توفير كل من سبل الدعم الممكنة من أجل بناء المراكز و المرافق الثقافية، و الدعم المالي للإرتقاء بمستوى الإنتاج الثقافي وجودته ودعم المبادرات والمبدعين، و توسيع نطاق التبادل الثقافي مع كل الشعوب

2_6)_ قطاع الشباب والرياضة.

الشباب قوة كامنة وعنصر مهم من عناصر التنمية، وبالتالي لتعزيز مشاركة الشباب في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لابد من إتاحة الفرص أمامه للحصول على خدمات الصحة والتعليم بكل أنواعه، و مواءمة مخرجاته مع سوق العمل للحد من البطالة والفقر بين فئة الشباب، إلى جانب تعزيز مشاركتهم في العملية التنموية والاستفادة من عوائدها، لهذا على الحكومة تطوير البيئة القانونية المحفزة لمشاركة الشباب بما فيها البيئة المحفزة لتطور الرياضة، و توفير المرافق والبنية التحتية والمؤسساتية المواتية لاحتياجات الشباب والرياضة مع ضرورة مراعاتها لاحتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تشكيل الفرق الرياضية وتطويرها بما يتيح لها المنافسة محلياً وعالمياً، إضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة والممارسة الرياضية كسلوك واهتمام مجتمعي يضم كافة فئات المجتمع.[31]

2_7)_قطاع تمكين المرأة.

عندما تكون المرأة في صحة جّيدة و يتوّفر لها الغذاء، و السكن، و التّعليم تكون إنتاجيّتها اكبر و تساهم في تكوين النّاتج المحّلي الإجمالي، و في تخفيض مستويات الفقر، و

---

31)_أيمن فواضلة. **مرجع سابق**، ص ص **34_35.**

تعّزيز التّنمية المستدامة، لهذا يتطلب من الدولة تعزيز المساواة بين الجنسين مع خلق ظروف لتأّمين حياة أفضل للمرأة بكل مراحل حياتها.[32]

2_8)_تحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية المستدامة.

لا تزال التنمية الزراعية تشكل إحدى الدعائم الأساسية لإقتصاديات البلدان النامية و تكتسي بعدا إجتماعيا مهما (غذاء، تشغيل، مداخيل)، كما تلعب دورا مهما في تنمية المناطق خاصة الريفية منها في محاربة الفقر وتوطين سكان الريف، بالإضافة إلى توفير المواد الأولية الزراعية.

كما يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تنويع الإقتصاد الوطني، وتعزيز الروابط، و الإندماج القطاعي بين مختلف الفروع، والانشطة الإقتصادية، وفك إرتباط إقتصاد هذه الدول بمورد واحدأو قطاع واحد.[33]

و يعتبر الاستثمار الأجنبي كبديل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، و الأداة الفعالة التي تكفل تحقيق معظم الأهداف التنموية التي تصبو إليها الدول النامية في القطاع الزراعي، كذلك مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الأمن الغذائي لا تتوقف فقط عند التموين، بل تتجاوز إلى المساهمة في استقرار المستوى العام للأسعار.

كخلاصة هامة من أهم أولويات البعد البشري لأجل تحقيق التنمية المستدامة، التصدي لقضية الفقر، و على هذا الأساس لابد من:

أ)_ دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز دور المرأة؛

---

32)_معتصم محمد إسماعيل. **دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة_ سوريا نموذجا_** .أطروحة دكتوراه. دكتوراه في الإقتصاد . الجمهورية العربية السورية: قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق **،2015، ص 56.**

33)_ديباجة الملتقى الوطني حول **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني**. يوم **17 فيفري 2018 م**، المدية: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة ومخبر المالية و الإقتصاد الدولي، جامعة الدكتور يحي فارس .

ب)_ بناء القدرات ودعم الشباب، و منح أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية؛

ت)_ التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ث)_ المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية، وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.

ج)_تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية، و وكالات التمويل و مؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.

ح)_دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً، و فنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.

خ)_ دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس، و الجامعات، والمجتمعات المحلية؛

د)_العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة و خاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها،

وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظ على الموارد الطبيعية و استعمالاتها.[34]

أهداف السياسة البيئية، و إستراتيجياتها، و أدواتها.

1)_ لمحة عن البيئة.

البيئة هي مستودع الموارد والخزان الشامل لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتتجلى في الأنظمة المائية والهوائية والتربة والمراعي والغابات والكائنات الحية والأنظمة الإيكولوجية الداعمة للحياة في هذا الكوكب.

---

34)_محمد العيد بيوض. **مرجع سابق**، ص ص **136و139**.

يعتبر مصطلح البيئة من المصطلحات اللامعة في عصرنا الحاضر لما له من تأثير صميمي على معطيات الحياة، و نظرا لما يبتغيه البحث العلمي من دقة فيتوجب علينا تحديد أصوله التاريخية.

2)_مفهوم النظام البيئي.

يعتبر النظام البيئي نظاما كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات و محكم العلاقات، تجري عناصره في سلاسل محبوكة الحلقات، وكل حلقة مرتبطة بأخرى والتفاعل فيما بينهم بارع، والحصيلة وحدة متكاملة يحرص الجزء فيها على الكل، ولا عجب فيها فهي من صنع الخالق عز و جل.

3)_أنواع التلوث البيئي.

يتباين تصنيف التلوث البيئي وفقا إلى الأسس التي ينظر من خلالها إلى التلوث وهي:

3_أ)_ التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه.

1)_ ثلوث هوائي.

2)_ تلوث مائي.

3)_ تلوث تربة.

3_ب) التلوث وفق الطبيعة.

1)_تلوث فيزيائي.

2)_ تلوث كيميائي.

3)_ تلوث بيولوجي.

3_ج)_التلوث وفق مصدره.

1)_تلوث مدني.

2)_ تلوث زراعي،

3)_ تلوث صناعي.

4)_الأمن البيئي.

هو إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة أو غير المباشرة التي يقوم بها الإنسان و المجتمع البشري، لا تؤدي إلى إحداث أضرار بالبيئة، أو تهديد بحدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل وتعريض البيئة و توازنها للخلل ولتشوش.

4_1)_ تحقيق الأمن البيئي لا يمكن أن يتم بشكل سليم، إلا من خلال.

أ)_ تنظيم جميع مجالات التعامل الدولي، و سيادة علاقات حسن الجوار الحقيقية بين الدول، و إستبعاد الحلول العسكرية والقهر والسيطرة و الإحتواء و التسلط، والتمييز وغيرها.

ب)_ إقامة تعاون بيئي حقيقي بين مختلف الدول و الإهتمام بالإنسان كقيمة مطلقة، وتوفير الظروف الكفيلة التي تضمن له إمكانية ممارسة أهم حق من حقوقه، وهو حقه في الحياة الطبيعية بعيدا عن القهر والفقر والمرض و الجوع ، وكل ما يعقيه عن ممارسة الإنسانية.

ت)_صيانة أنظمة قانونية محددة و ملزمة لحل المشاكل البيئية، تمكن من تنظيم اقتسام و استغلال المياه والموارد الطبيعية الأخرى وتوفير الحماية لها من التلوث و التدهور و عدم الإخلال بالبيئة وصيانة معوقاتها والحفاظ على أمنها.

5)_نظام الإدارة البيئية.

حسب التعريف الذي قدمته منظمة (ايزو) حول نظم الإدارة البيئية على أنه هو جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، و نشاطات التخطيط والمسؤوليات و الممارسات و الإجراءات والعمليات و الموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية و تطبيقها و مراجعتها و الحفاظ عليها.[35]

6)_ أهداف السياسة البيئية.

السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد، و التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، أو ما يعرف

---

35)_ مصطفى يوسف كافي . **السياحة البيئية المستدامة تحدياتها و أفاقها المستقبلية**. أطروحة دكتوراه، دكتوراه في الاقتصاد الإلكتروني. سوريا دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع،2014، الترقيم الدولي:ISPN 978 :.3-030-22-9933-،ص ص 12إلى 16.

بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، و في هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:

أ)_ تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة، أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث، وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان.

ب)_ استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة، وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان.

ت)_ مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتضمين الآثار البيئية، وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

7)_ إستراتيجيات السياسة البيئية.

أ)_مكافحة التصحر؛

ب)_ مكافحة تلوث المياه و التربة و الهواء؛

ت)_مكافحة تلوث البيئة المهنية والحضرية؛

ث)_ المحافظة على التنوع الوراثي؛

8)_ أدوات السياسة البيئية.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأدوات لتنفيذ السياسية البيئية، تتمثل في ما يلي:

أ) _الأدوات التعليمية، والتثقيفية.

تشمل البرامج التلفزيونية و الإذاعية، برامج الأنترنت، المحاضرات العامة، الندوات لأجل توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة، و الاهتمام بالتدوير (إعادة الاستخدام)، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها .

وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات حماية المستهلك.

ب)_الأدوات المؤسسية، و التشريعية.

تشمل مجمل القوانين، و اللوائح، و التشريعات الخاصة بحماية البيئة، وما يتبعها من مؤسسات و هياكل تنفيذية.

ت)_ الأدوات التنظيمية المباشرة.

يتطلب استخدام هذه الأدوات وجود الأطر التشريعية والمؤسسية المشار إليها سابقا، و المتمثلة في مجمل الأنشطة التداخلية لهيئات حكومية في آليات السوق، بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية، و و جود التأثيرات الخارجية السالبة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي، و هنالك ثلاثة أساليب من التنظيم تستخدم في مكافحة التلوث البيئي هي :

ت_1)_التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم.

عن طريق التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية، مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو لمستويات تركيز الملوث في البيئة المسموح بها من كل مصدر.

ت_2)_التنظيم المبني على التكنولوجيا.

يتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث، وأشهر الأمثلة على هذا النوع ما يعرف بنظام "كافي *CAFÉ*"أو كفاءة الاحتراق الداخلي للوقود، والمستخدم لخفض التلوث في قطاع النقل والمواصلات في الولايات المتحدة.

ت_3) التنظيم المبني على آليات السوق.

بمعنى تصحيح القوة السوقية للأخذ في الاعتبار آثار التلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية، وهنالك نوعان من الأدوات المستخدمة في هذا الأسلوب من التنظيم، النوع الأول هو الأدوات السعرية وتتمثل في الدعم والضرائب.

أما النوع الثاني فهو الأدوات الكمية، وتتمثل في الحصص الكمية المسموح بها، و تفرض إما مباشرة على مقدار الملوث أو غير مباشرة على مقدار المنتج أو كميات مدخلات

الإنتاج، أو واردات السلعة المرتبطة بالتلوث والحصص على صادرات بعض الكيماويات فيما يعرف باتفاقيات التحديد الطوعي للصادرات.[36]

9)_العلاقة بين البيئة و التنمية المستدامة.

تؤكد الدراسات بأن المحاولات النظرية للربط بين البيئة و التنمية، قد أثبتت في نهاية الأمر بأنه ليس هناك تعارض بين البيئة و التنمية بشرط أن تراعي عمليات التنمية فهم القوانين الحاكمة للأنظمة البيئية، و هي منظومة البيئة الطبيعية، ومنظومة البيئة الإصطناعية، و منظومة البيئة الاجتماعية، ومحاولة بناء إستراتيجيات و سياسات للتنمية بالشكل الذي لا يؤثر على قدرة هذه الأنظمة على التجدد، و البقاء، و الحفاظ على القاعدة الأساسية للموارد للأجيال القادمة.

حظي موضوع البيئة و الدراسات البيئية بإهتمام المتخصصين و الرأي العام في العقدين الأخيرين، و تعدد الموضوعات والدراسات التي تناولت قضايا البيئة و مشكلاتها.

10)_الإجراءات الوقائية و الحلول المقترحة لمعالجة التلوث.

تقتصر هذه الإجراءات على أكثر أنواع التلوث شيوعا، وهي الهواء والماء والتربة.

أولا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الهواء من خلال:

أ)_التخطيط العلمي السليم عند إنشاء أية صناعة.

ب)_إنشاء نقاط رصد و مراجعة لقياس جودة الهواء.

ت)_ نشر معايير جودة الهواء بالنسبة للمواد الملوثة.

ث)_ إختيار أنواع من الوقود خالية هي و مخلفاتها من المواد الملوثة.

ج)_ إيقاف أي وسيلة موصلات تنبعث منها نسبة غازات عالية.

ح)_ مراقبة مصادر التلوث و بالذات ألات الاحتراق في المصانع، ومحطات الطاقة الكهربائية.

---

36)_ المعهد العربي للتخطيط. مصطفى بابكر. **السياسات البيئية**. مجلة جسر المعرفة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، يناير **2004م**، العدد الخامس والعشرون، السنة الثالثة، الكويت، متاح على *http://www.arab-api.org/develop_1.htm*(تم الإطلاع عليه يوم**06نوفمبر 2017**) ،ص ص **6_11**.

ثانيا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الماء من خلال:

أ)_ إستقصاء المواد الملوثة للماء، وإعداد قوائم قياسية لها.

ب)_دراسة طبيعة الماء من حيث حجم وتركيب الجسيمات الملوثة فيه، وكذلك خواصه.

ت)_ تحديد الأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة.

ث)_ الحرص على التحليل الدوري للمياه كيميائيا، و بيولوجيا.

ج)_ تحسين طرق معالجة مصادر المياه العادمة، و معالجة مياه المجاري.

ثالثا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة التربة من خلال.

أ)_التخلص من بعض المخلفات كالمواد البلاستيكية، والإطارات المطاطية، وذلك بفرمها وخلطها بمواد رصف الطرق.

ب)_ إستخدام المبيدات والأسمدة التي تمتاز بسرعة تحللها.

ت)_ إجراء المزيد من البحوث عن العلاقة بين المبيدات التي تلوث البيئة وبين الكائنات الحية منها.[37]

11)_المشاكل البيئية العالمية الناتجة عن الأنشطة الإنمائية .

تلوث الغلاف الجوي، استنفاذ طبقة الأوزون، الأمطار الحمضية، تغيير المناخ، إنخفاض منسوب المياه العذبة وتدهور نوعيتها، تلوث البحار و المحيطات، تدهور الأرض وتصحرها، حرائق الغابات، خسارة التنوع البيولوجي، المواد الكيماوية السامة و المشعة، المخلفات الصلبة و السائلة، الكوارث الطبيعية.

12)_ الأنشطة الدولية لمواجهة المشاكل البيئية.

الرصد البيئي، توفير المعلومات البيئية، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إقتراح البدائل الصديقة للبيئة، القوانين و التشريعات البيئية القومية، الإتفاقيات البيئية الإقليمية و

---

37)_ خليف مصطفى غرايبة. **السياحة البيئية**. حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الإلكتروني، مارس **2012 م**،*(www.nashiri.net)*، ص ص**16**و **91إلى 93**.

الدولية، و منها أشكهولم **1972م** و جوهانسبرج**2002 م**_، نظم الإدارة البيئية، تقييم الإدارة البيئية للأنشطة، المراجعة البيئية، الوعي البيئي، المشاركة.[38]

بعض الأساليب البيئية المتبعة في تخطيط التنمية المستدامة.

1)_أسلوب تقييم الأثار البيئية.

أسلوب لتحديد الأثار الصحية، و الإجتماعية، و البيئية الكامنة التي يمكن أن تظهر و تنشأ بفعل التنمية المقترحة في محاولة لتقييم هذه الأثار بيئيا، وبيولوجيا، و إقتصاديا، و إجتماعيا في إطار يساعد على صناعة قرار منطقي و عقلاني للحد من الأثار السلبية من خلال إيجاد بدائل لعملية التنمية أو مناطق تنفيذها، كما تختلف و تتعدد نماذج تقييم الأثار البيئية من حيث محتواها، ولكنها عادة ما تركز على النشاطات التنموية والتأثيرات البيئية المرتبطة بها كافة.

1_1)_ نموذج لأهم المعايير البيئية التي تركز عليها نماذج تقييم الأثر البيئي.

تلوث كل من الهواء، و المياه السطحية و الجوفية، و شبكة المياه المحلية، والتلوث الضوضائي، إضافة إلى مشكلة التخلص من النفايات الصلبة، و مشكلات تصريف المياه والفيضانات، إلى جانب تدمير و تضرر النباتات و الحيوانات و الإختلال والتدمير البيئي، كذلك مشاكل إستعمال الأرض والحركة ضمن منطقة المشروع و الناشئة في الموقع و المؤثرة على المناطق المحيطة، أيضا الكثافة المرورية و حركة المشاة، إضافة إلى مشاكل جمالية الموقع، و الصحة البيئية، والأمراض المعدية، إلى جانب تدمير المواقع التاريخية والأثرية و الثقافية و الخصائص المميزة و الهامة للموقع، إضافة إلى مشاكل الإنجراف، و الإنهيارات، و الإنزلاقات، و الأخطار الطبيعية كالزلازل، والبراكين، والعواصف.

---

38)_ أعمال ورشة التنمية المستدامة للموارد بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للبيئة**2006 م**: مركز حابي للحقوق البيئية، **الإستدامة البيئية بين الإمكانية و الفقر**، ص ص من **30 إلى 32.**

حيث يقيم كل عامل من العوامل أعلاه وتلخص النتائج، و يعرف مستوى التأثير حسب قوته (إما تأثير قليل، أو متوسط، أو كبير)، ليكون التقييم متوازنا، و متكافئا، وسهلا.

1_2)_ الأثار الهامة و الملموسة للشاريع على البيئة في الحالات التالية.

إذا كان لها أثار سلبية على السمات الجمالية للمنطقة، و أهدافها تتعارض مع أهداف المشاريع البيئية الأخرى، و لها تأثير كبير على نوع نادر أو مهدد بالإنقراض من الأنواع النباتية، أو الحيوانية، أو على مواطنها، و إذا أعاقت حركة الحيوانات، و خالفت المعايير الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة النفايات، وإذا أدت إلى تدني نوعية المياه إلى حد كبير، و إلى تدمير مواقع أثرية وتاريخية أو أثرت فيها سلبا، و إلى نمو سكاني كبير ،و سببت زيادة كبيرة في حركة المرور بالمقارنة مع الوضع القائم، وإلى هجرة عدد كبير من السكان من مواطنهم الأصلية، و إلى قيام أنشطة تستهلك كميات كبيرة من الوقود، أو المياه، أو الطاقة، و إلى مخاطر جيولوجية كبيرة لأفراد المجتمع.

1_3)_ تقييم الأثار البيئية لشاريع التنمية المقترحة وفق الخطوات التالية:

أ) _ مدى حاجة المشروع لإجراء تقييم بيئي.

ب)_ تحديد أهداف ،ومجالات التقييم البيئي.

ت) _إعداد مسودة وثيقة الأثر البيئي مع مراجعتها.

ث)_تنفيذ التنمية في حالة الموافقة على وثيقة الأثر البيئي.

ج)_متابعة عملية التنفيذ.

ح)_التدقيق البيئي.

2)_أسلوب الحد البيئي الأقصى.

يعتبر كأسلوب من أساليب تخطيط التنمية المستدامة، يقوم على مبدأ أن الحدود القصوى للتنمية تقرر من خصائص و متطلبات البيئة الطبيعية التي ستنفذ فيها هذه التنمية، و على خمس مراحل إجرائية رئيسية تتمثل في وصف منطقة الدراسة، تحديد الأهداف، تحديد الإفتراضات، تحديد مجال التطبيق، تحديد المعلومات المطلوبة.

حيث في المرحلة الأولى يتم تحديد المشكلة عن طريق جمع المعلومات، تحديد الأخطار البيئية الكامنة، والمشكلات المتوقعة، ومعايير حدود البيئة القصوى.

في المرحلة الثانية يتم تحديد، و تعريف الحدود البيئية القصوى عن طريق إيجاد الحدود البيئية القصو ى لكل عنصر من العناصر الطبيعية، كذلك وضع الحدود البيئية القصوى المدمجة لأبعاد التنمية الأربعة(المكان، الزمان، النوع، المستوى).

في المرحلة الثالثة_ مجالات الحل_ هنا يتم دمج الحدود البيئية القصوى للنشاطات التنموية المطلوبة مع أي حدود قصوى أخرى لهذه النشاطات، من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

في المرحلة الرابعة تتم مناقشة، وتفسير، وتطبيق النتائج ما أمكن من خلال المشاركة الشعبية.

3)_أسلوب تخطيط إستخدام الأرض.

يعتبر أيضا كأسلوب لتخطيط التنمية المستدامة، يعمل على تنظيم و ضبط إستخدامات الأرض و يوجهها لإشباع حاجات السكان، و يتضمن الإطار العام لتخطيط إستخدام الأرض عناصر رئيسية ثلاثة بما في ذلك التفاعلات، والعلاقات بينها **(السكان، النشاطات، خصائص الموقع)**.

كما يعرف تخطيط إستخدام الأرض على أنه مجموعة من النشاطات المنطقية المتتابعة التي تهدف إلى تنظيم المجتمعات البشرية، من خلال دراسة و فهم العلاقات القائمة بين أنماط المستقرات السكانية و وظائفها في مكان وزمان محددين.

يعد تخطيط إستخدام الأرض تخطيطا شاملا، لأنه يقوم على وضع تصور مستقبلي واضح للتنمية بجوانبها العمرانية، والإدارية، و الإجتماعية، والثقافية، و الإقتصادية، و الخدمية، و البيئية، ولأنماط استخدامات الأرض كذلك، و هذا التصور يتم توثيقه عادة في خطة شاملة تعرف بإسم الخطة الهيكلية، و هي تشتمل عادة على أهداف التخطيط، وسياسته، ومستوياته، وأدواته، و معدلات النمو المطلوب تحقيقها، ورغم أن محتويات هذه الخطة غير محددة، إلا أنه يمكن حصر أهم العناصر التي يجب أن تحتويها وتشمل عليها كما يلي:

أ)_ الغايات، و الأهداف، و معدلات النمو الإقتصادي المطلوب تحقيقها على المدى المتوسط والطويل في المنطقة المخططة.

ب)_ الحاجات الإقليمية، والخطط الرسمية للبلديات، أو التجمعات السكانية في الإقليم.

ت)_ أنماط استخدامات الأرض القائمة، و موقعها، و كثافتها.

ث)_ الإستخدامات الزراعية، والموروثات الثقافية، والتاريخية، والموارد الطبيعية، والمناطق البيئية الحساسة.

ج)_ السكان و الإتجاهات الإقتصادية، و الإجتماعية ، ومعدلات النمو المستقبلية.

ح)_ مواقع، و أنواع خدمات النقل.

خ)_ التوزيع الجغرافي للخدمات الخاصة و العامة و خدمات البيئة.

د)_ المساحات السكنية المبنية، والحاجات الإسكانية المستقبلية، وخصائص السكان.

ذ)_ التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية و الصناعية، وخدمات الطوارئ، و مناطق الإستجمام والمنتزهات، و للخدمات التجارية .

ر)_ السياسات و الإستراتيجيات الخاصة والمفتوحة لتحسين وتطوير الإقتصاد المحلي.

ز)_ وسائل، وأساليب تنفيذ الخطة الشاملة وتحقيق أهدافها.

س)_ أمور أخرى لها علاقة بتطوير، وتسريع نمو المنطقة المخططة.[39]

مؤشرات التنمية المستدامة و قياسها.

مؤشرات التنمية المستدامة، يجب أن تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسساتية، وهذه المؤشرات تتلخص فيما يلي:

1)_مؤشرات التنمية المستدامة.

1_1)_ المؤشرات الاقتصادية.

عبارة عن معطيات، وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين كما يلي :

---

39)_عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص ص **145_165**.

1_1_1)_البنية الاقتصادية.

يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، و أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

أ) _الأداء الاقتصادي.

يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني.

ب)_التجارة الخارجية.

تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

ت)_الحالة المالية.

تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

ث)_رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام.

تعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام .

1_1_2)_أنماط الإنتاج و الإستهلاك.

تتمثل أهم مؤشرات قياس إستدامة الأنماط الإنتاجية و الإستهلاكية في ما يلي:

أ)_إستهلاك المادة.

تقاس بمدى كثافة إستخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة كل المواد الخام الطبيعية.

ب)_ إستخدام الطاقة.

يتم قياسها بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، و نسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي، وكثافة إستخدام الطاقة.

1_1_3)_إنتاج وإدارة النفايات.

تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية، وإنتاج النفايات الخطيرة، وإنتاج النفايات المشعة، وإعادة تدوير النفايات.

حسب إتجاه أخر تمت الإشارة للمؤشرات الاقتصادية كالتالي:

1)_نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2)_نسبة الإستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

3) _نسبة الصادرات إلى الواردات.

4)_مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛

الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

1_2)_ المؤشرات الاجتماعية: تتمثل في ما يلي

1_2_1) _المساواة الاجتماعية.

تمثل نوعية و مستوى الحياة المشتركة، و هي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد، والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة، و التعليم، والعمل، وتحقيق العدالة للأجيال المستقبلية، و الحالية.

1_2_2)_ الصحة العامة.

هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة، و تحقيق التنمية المستدامة لأن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح، أو فشل خطط التنمية المستدامة.

1_2_3)_التعليم.

يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة، لارتباط مستويات التعليم بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية المتحققة في أي مجتمع، ويتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والذي يقاس بالمؤشرات التالية: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من **15 إلى 24سنة.**

1_2_4) _السكن.

يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين، وواضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن، ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

1_2_5)_النمو السكاني.

يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني، ومعدلات التنمية المستدامة، و يتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان.

2)_المؤشرات الاجتماعية:

تتضمن كذلك عدة مؤشرات أهمها معدل البطالة، معدل النمو السكاني، معدل الأمية بين البالغين، معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية و الثانوية والتعليم العالي، نسبة السكان في المناطق الحضرية، حماية صحة الإنسان و تعزيزها و الذي يقدر بقسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لديهم الخدمات الصحية و مياه الشرب الصحية إلى مجموع السكان.

1_3)_مؤشر التنمية البشرية.

1_3_1)_معدل العمر.

يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى، والأقصى ما بين **25و 85سنة** .

1_3_2)_المستوى المعرفي.

يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين، ونسب الالتحاق بالمدارس في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح بين **0و 100%**.

1_3_3)_مستوى المعيشة.

يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج الداخلي الخام الحقيقي و يتراوح ما بين **100دولار و 40.000دولار**، كما يتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات تتمثل في التنمية البشرية العالية **80 %** (وأكثر)، التنمية البشرية المتوسطة (من **50%إلى 79%**)، و التنمية البشرية المنخفضة (أقل من **50 .%**) و تمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

1_4)_ المؤشرات البيئية.

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية، وعلى البيئة من كل. جوانبها. وحسب الوكالة الأوربية للبيئة مؤشرات الإستدامة البيئية تتمثل في ما يلي:

1_4_1)_ تلوث هواء.

يقاس من خلال إشعاعات أكسيد النتروجين، ثاني أوكسيد الكبريت، استهلاك البترول والديزل من طرف وسائل النقل.

1_4_2)_تغيير المناخ.

يقاس من خلال كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الميثان، غاز النتروجين، أكسيد النيتروجين، أكسيد الكبريت.

1_4_3)_الإضرار بالتنوع البيولوجي.

يقاس من خلال مساحة المحميات المتضرر، كثافة الزراعة، قطع الأشجار، وزحف البنى التحتية على الغابات، والمساحات المشجرة، والتغير في الممارسات التقليدية في إستعمال الأراضي.

1_4_4)_البيئة البحرية و المناطق الساحلية.

تقاس من خلال كثافة صيد الأسماك، إستغلال الشواطئ في مشاريع التنمية، إطلاق ملوثات المعادن الثقيلة والبترول في السواحل والبحار.

1_4_5) _ترقق طبقة الأوزون.

انبعاثات غازات أوكسيد النيتروجين المنبعث من المكيفات الهوائية، بروميد الميثيل، كلوريد الكربون.

1_4_6) _نضوب الموارد.

يقاس من خلال استهلاك الماء، إستعمال الطاقة، معدل الزيادة في المناطق الحضرية، معدل إنتاجية الأرض، معدل استهلاك الأخشاب.

1_4_7) _انتشار المركبات السامة.

يقاس من خلال معدل استهلاك المواد الكيماوية السامة، مبيدات الحشرات في الزراعة، انبعاثات الملوثات العضوية، مؤشر طرح المعادن الثقيلة في الماء والهواء؛

1_4_8) _المشاكل البيئية الحضرية.

تقاس من خلال استهلاك الطاقة، النفايات العمومية غير المدورة، المياه القذرة غير المعالجة، نسبة سيارات النقل الخاص، الضوضاء، زحف العمران على الأراضي الزراعية.

1_4_9) _النفايات.

تقاس من خلال كمية النفايات العمومية بما فيها المطمورة، المحروقة، كمية النفايات المدورة، المواد المسترجعة، كمية النفايات لمنتجات مختارة خلال فترة حياتها.

1_4_10)_تلوث الماء.

استنفاد الموارد الجوفية، معدل مبيدات الحشرات المستعملة لكل هكتار من الأراضي الزراعية، كمية المياه المعالجة والمحلاة.

1_5)_ المؤشرات المؤسسية.

1_5_1) _تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة.

يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة .

1_5_2) _البحث والتطوير.

يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير، وإستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، و يتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام.

1_5_3) _الإستخدام التقني.

الذي يعبر عن مدى إستخدام الأفراد للتقنيات العلمية، ويتم قياسها من خلال عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل **1000شخص**، إضافة إلى مستخدمي الانترنت لكل **1000شخص**، و نسبة المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان، و كذلك إستخدام

الهواتف الخلوية النقالة لكل **1000شخص** ، نسبة الإنفاق على البحث العلم، وغيرها من طرق القياس.[40]

في إتجاه أخر تتمثل المؤشرات المؤسسية في مستخدمي الهواتف الثابتة و النقالة، عدد العلماء و الباحثين في مجال البحث العلمي، الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2) _قياس التنمية المستدامة.

إن عملية إعداد المؤشرات لقياس التنمية المستدامة، في المستويات المكانية المختلفة تمر بمجموعة من المراحل تتمثل في ما يلي:

2_1)_المرحلة الأولى.

يتم تحديد المؤشرات التي تستخدمها الجهات، و التي لها علاقة بالتنمية المستدامة في تقييم إنجازاتها.

2_2)_المرحلة الثانية.

تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة، أو الإقليم، والوضع الحالي لهذه المؤشرات.

2_3)_المرحلة الأخيرة.

يجب إختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية، و إستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة أو الإقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات، وامكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات.

و تشمل مؤشرات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة و البشرية، استهلاك الغذاء، نسبة السكان، عدد الوفيات، الصادرات إضافة الى الواردات ونسبتها من الدخل القومي

---

40)_محمد العيد بيوض. **مرجع سابق**، ص ص**88_94**.

الإجمالي، نسبة الخرجين من التعليم العالي، نسبة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.....إلخ.[41]

إستراتيجيات التنمية المستدامة من منظور نظري.

1)_مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة ومزاياها.

1_1)_ مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة.

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة على أنها عملية منسقة، وتشاركية، و متواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف إقتصادية، و بيئية، و إجتماعية بطريقة متوازنة و متكاملة على المستويين الوطني و المحلي، تتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي، و صياغة السياسات وخطط العمل و تنفيذها ورصدها بصورة منتظمة.

كما تعد عملية دورية و تفاعلية من التخطيط و المشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم بإتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة، بدلا من إعداد خطة لمنتوج نهائي.

و عن منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي تعرف الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة على أنها مجموعة منسقة من عمليات التحليل، و النقاش، و تعزيز القدرات و التخطيط و الإستثمار ، تقوم على المشاركة و لا تنفك، تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للمجتمع مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك.

لا ينبغي في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ نوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة، بحيث لكل بلد أن يحدد لنفسه أفضل الطرق التي تناسبه لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة و تنفيذها طبقا لظروفه السياسية و الثقافية و الإيكولوجية السائدة فيه.

---

41)_تم الإعتماد على المراجع التالية:

أ)_شنبي صورية. **مفاهيم حول التنمية المستدامة** .:قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، مطبوع بيداغوجي لطلبة ماستر إدارة الأعمال، **2017/2016م**.

ب)_عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص ص **254_260**.

وعليه فإن اتباع نهج موحد للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة غير ممكن، و من المهم توفر الإتساق في تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها هذه الإستراتيجيات، و العمل على أن تكون الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية متوازنة و متكاملة.

كما لا ينبغي اعتبار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خطة جديدة، أو عملية تخطيط منفصلة تضاف إلى عمليات التخطيط القائمة، بل تعد تعديلا للعمليات الموجودة بحيث تتقيد بمبادئ للتنمية المستدامة، وهي أيضا عملية مستمرة، وليست مشروعا استثنائيا لإصدار وثيقة .

أيضا تعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير، وهي توفر إطارا للتفكير المنهجي في كل المجالات، كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور و التفاوض و التوسط و التوصيل من أجل التوافق في الأراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الأولوية التي تتفاوت فيها المصالح.

من جهة أخرى يمكن لإستراتيجية التنمية المستدامة أن تزود البلدان بالقدرات على معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المترابطة، من خلال مساعدتها على بناء القدرات و استحداث الإجراءات إلى جانب الأطر التشريعية، وتخصيص ما لديها من موارد محدودة بشكل رشيد ، ووضع جداول زمنية لتنفيذ أعمالها.

1_2)_ مزايا استراتيجيات التنمية المستدامة.

أ)_ تيسير صنع القرارات، و تحسين فاعلية السياسات العامة من خلال ما يأتي:

أ_1) المساعدة على تحديد الخيارات و الأهداف و الغايات و السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي ترتكز عليها.

أ_2)_ تحليل المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الإيكولوجية بطريقة شاملة و متكاملة.

أ_3)_ تعزيز تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة، والتوصل الى توافق في الأراء بشأنها.

أ_4)_تحديد الخيارات و تقييمها (الإصلاحات القانونية و تطوير المؤسسات وما الى ذلك) بهدف تناول المسائل ذات الأولوية.

أ_5)_ الموائمة بين السياسات و الإستراتيجيات في القطاعات والمناطق الجغرافية كافة.

أ_6)_ زيادة استعداد البلد و تحسين وضعه، بحيث يستفيد من ظواهر معينةكالعولمة و الثورة العلمية و التكنولوجية.

أ_7)_ التشجيع على إحداث تغيير في المجاليين المؤسسي و السلوكي، وتيسيره في طريق التنمية المستدامة.

ب) _تعزيز حشد الموارد من خلال ما يأتي:

ب_1)_ تيسير حشد موارد البلد البشرية و المالية على الصعيدين الوطني و الدولي، حتما للتنمية المستدامة.

ب_2)_ مساعدة البلدان على تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة _ على سبيل المثال_ من خلال عقد موائد مستديرة تضم الجهات المانحة، للنظر في مسألة تقديم الدعم لمجموعة منسقة من المشروعات، و مبادرات السياسة العامة ترتب طبقا لإستراتيجية معينة.

ت)_ تخصيص الموارد بطريقة أكثر جدوى من خلال ما يأتي:

ت_1)_ تيسير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية، وذلك استنادا الى أولويات تحدد نتيجة العمليات التشاركية.

ت_2)_ المساعدة على تحديد المشروعات و البرامج التنموية و توجيه عمليات تنفيذها.

ت_3)_ تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها التنمية، على أساس أكثر إنصافا من خلال وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.

ت_4)_تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة، كالإستفادة من الموارد و الأراضي، وحقوق الملكية التي تؤثر في المكاسب التي تتوارثها الأجيال.

ث)_حل النزاعات من خلال ما يأتي:

ث_1)_ المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع، و الإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها و تشجيع الحوار الصريح.

ث_2)_ تيسير عملية فهم الأهداف المختلفة و المتناقضة أحيانا، عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب و خسائر تحديدا كميا ، وتوضيح التنازلات المتبادلة في هذا المجال.

ج) _ تبني القدرات البشرية و المؤسسية من خلال ما يأتي:

ج_1)_ تساعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة _ بتوضيحها للأهداف ووسائل تنفيذها _ على حشد القدرات ، وصونها و الإحتفاظ بها، وبنائها حيث يتطلب الأمر.

ج_2)_ المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات و التي يمكن أن توجه مباشرة لحل المشكلات المعقدة و الشاملة لتخصصات عدة.

ج_3)_ المساعدة أيضا على بناء المؤسسات وخلق البيئة الملائمة للنمو الإقتصادي، و التحول الإجتماعي المستدامين.

2)_أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

تتطلب عملية إنجاز الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وضع أليات وسياسات وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية و تحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان للنجاح و مواصلة العملية، ومن بين التدابير التي ينبغي أخذها ما يأتي:

أ)_ خلق ثقافة للتنمية المستدامة.

ينبغي أن تشكل الإستراتيجية للتنمية نمط حياتنا. والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، و تشجيع ثقافة الإبداع و الإبتكار.

ب)_ إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسية، و ينبغي ألا ينظر اليها بوصفها عملية مخصصة كهدف معين، أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط.

ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة و تنفيذ الإستراتيجية في السياسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات، و أصحاب المصلحة الأخرين.

من الأهمية بمكان أن يحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات و المؤسسات المختلفة، وما يناط بها من مسؤوليات مع الإهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمسألة بهدف مواصلة عملية وضع الإستراتيجية.

ت) _ وضع أليات قانونية مناسبة.

تحكم القوانين و اللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات، وكذلك العلاقة بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض.

لما كانت عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساسا بإدارة العلاقات، وتتطلب في الكثير من الأحيان القيام بتنازلات متبادلة، فإن تطبيق التشريعات والأليات المناسبة لتنفيذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الإستراتيجية.

ث) _ التنسيق الفعال.

لما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات و المستويات، فلا بد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها، وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان ادماج عملية اعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية، لصنع القرار و إعداد الموازنة السنوية، وهي مسألة حيوية لاستمرارها.

ج) _ الإتصال بالجمهور و المشاركة الفعالة.

يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني و الصعيد المحلي، ويجب أن تستخدم هذه المنتديات، علاوة على وسائط الإعلام للتوصل الى توافق في الأراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد، و أيضا بخصوص تنفيذ مشروعات وبرامج معينة.

ح)_ تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

من المهم أن يجري بإنتظام تحديد المهارات أو القدرات الموجودة، والأمور التي ستلزم لمختلف الأليات و الإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الأليات، وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات و القدرات الموجودة حاليا.

و يلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي و غير النظامي، كما يلزم تحديد الإحتياجات على النحو المناسب.[42]

3)_إستراتيجيات التنمية المستدامة.

3_1)_النمو التراكمي.

يربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر و تحسين البيئة المحيطة .

3_2)_كفاءة إستخدام البيئة أو ما يسمى الإدارة البيئية.

بأقل قدر من الطاقة الكثيفة و بالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية و التنمية البشرية.

3_3)_توليد الوظائف و فرص العمل.

من خلال ترشيد الإستهلاك و الإعلان عن سوك إستهلاكي جديد يزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإدخار ثم الإستثمار، كذلك تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.

أ)_تشجيع الإنتاج كبير الحجم، بعيدا عن تلوث الهواء والمياه.

ب)_ إعادة توجيه التكنولوجيا، وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتوجات والمواد، و تخفيض إستهلاك الطاقة أو ما يسمى الإنتفاع بالطاقات الإنتاجية المتاحة.

ت)_أخذ المتغيرات البيئية بعين الإعتبار في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

42)_ سايح بوزيد. **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** . أطروحة دكتوراه . دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، **2012_2013م**، ص ص**99_93**.

ث)_ترشيد العلوم و التكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة و المواصفات العالمية، والبيئة النظيفة، وتطبيق نظم متكاملة لصون الموارد الطبيعية و البيئية.

4)_عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة.

مما سبق متعددة و تتمثل في ثبات عدد السكان، أشكال جديدة من التكنولوجيا، الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، تقليل النفايات و منع التلوث، الإدارة المتكاملة للنظم البيئية، تحديد طاقة إستيعاب النظم البيئية، تحسين الأسواق و بناء مؤسساتها، التعليم و التربية البيئية، و تغيير الإتجاهات.

5)_تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة.

5_1)_ تقوية المؤسسات البيئية ، والمشاركة الشعبية.

بما أن العمل البيئي مسؤولية مشتركة، فإن التقوية المؤسساتية يتطلب ما يلي:

أ)_القدرات المالية، والإدارية، والفنية المخصصة للعمل البيئي.

ب)_ زيادة الوعي بالأخطار، والتهديدات، و إستعداد المواطنين لدفع تكلفة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث.

ت)_تعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي، ومراقبة معايير الجودة البيئية، ومتابعتها.

5_2)_ أشكال إستراتيجيات الإدارة البيئية من أجل التنمية المستدامة.

5_2_1)_على المستوى الوطني.

أ)_ من منظور مكاني.

إدارة الحضر، إدارة المناطق الريفية والزراعية، إدارة المناطق الصحراوية.

ب)_ من منظور زمني.

ينبغي إصلاح بالمدى القصير (الكوارث، والأضرار البيئية الطارئة بشكل عاجل كبقع الزيوت لناقلات البترول)، و بالمدى المتوسط (مشكل صيد الأسماك). و خلال المدى الطويل (الإضرار الأرضي، و انبعاثات الغازات المختلفة).

ت)_ من منظور العناصر البيئية.

الموارد الأرضية، الموارد المائية، الهواء الجوي.

5_2_2)_على المستوى العالمي.

أ)_ ثقب الأوزون.

ب)_ التنوع الحيوي.

ت)_ حل الصراعات.

6)_ تجارب التنمية المستدامة.

6_1) التنمية الحضرية المستدامة في البرازيل.

إن الدروس المستفادة من تجربة البرازيل لبناء استدامه المجتمع يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ) _تحسين مشاركة المواطنين من خلال بذل الحكومات المحلية جهودها لإدماج مواطنيها، وخلق العمليات الإنتاجية للمشاركة الفعالة.

ب) _ توفير الفرص الإقتصادية، والعدل الإجتماعي.

ت) _إستخدام الأرض بشكل رشيد.

ث) _تحويل المدن إلى قاطرات للنمو بتوفير فرص العمل، وظروف العيش الأمنة والنظيفة للعمال.

ج)_إستخدام المعلومات والمؤشرات بشكل جيد.

6_2)_إدارة أحواض الأنهار الدولية من أجل إستدامة التنمية (حالة حوض نهر النيل).

إن أفضل ما يجسده هذا النموذج لإدارة، وتنمية، و إستدامة أحواض الأنهار الدولية هو ما يلي من الدروس المستفادة:

أ)_ إحتمالات النزاع يمكن أن تؤدي إلى تدهور خطير في نظام النهر.

ب) _الإدارة التعاونية للموارد المائية سوف تلعب دورا محفز لتحقيق التكامل الإقليمي، بما يتعدى موارد المياه.

ت) _توفير الإطار المؤسسي الذي يقوم على أساس قوي من الملكية المشتركة لموارد النهر لدول الحوض، وأهدافها المشتركة، الأمر الذي وفر المساندة والدعم الدوليين.

ث) _ سهولة تبني التقنيات التي تأكدت فعاليتها في مجال إدارة المياه، و إستخدامها بكفاءة.

6_3)_الزراعة العضوية طريق للإستدامة البيئية(حالة أندونيسيا).

لقد واجه تطبيق الزراعة العضوية بأندونيسيا في بداياته مجموعة من العقبات، واجهته سلطات الزراعة في أندونيسيا بتطبيق الأليات التالية:

1)_ إقرار قانون المواصفات المعيارية للمنتوجات العضوية الوطنية عام **2002**م

2)_ إنشاء مرك وطني له ثقله من أجل معايرة المنتوجات العضوية، و إعتمادها وإجازاتها على شكل ملحق بوزارة الزراعة.

كما أن سلطات الزراعة الأندونيسية تدعم الاتجاه لتطبيق الزراعة العضوية، وهو مرهون بمواجهة التحديات التالية :

أ)_ الترويج والإرشاد للزراعة العضوية على المستوى الواسع.

ب)_ تطبيق منهج المكافحة المتكاملة للأفات.

ت)_ التعريف بطرق إنتاج الأسمدة العضوية من خلال الطرق الصحية، والرخيصة.[43]

6_4)_ التجربة الكندية.

تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت الى وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، ففي عام **1990**م أصدرت الحكومة الاتحادية خطة كندا الخضراء للبيئة السليمة، وأبدلت الحكومة في عام **1995**م نهجها المتعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة، و أعدت دليلا للحكومة التي تراعي قضايا البيئة، وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل، ثم عين مفوض البيئة و التنمية المستدامة في مكتب مراجع الحسابات العام.

---

46 محرر المجلد :د. مصطفى طلبة، المنسق العام للموسوعة :د. إلياس بيضون: **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم_ ناشرون ،*EOLSS*، المجلد الأول،**2006** م، ص ص **465_443**.

و وضعت وزارة البيئة في كندا الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة، وتم اقرارها من قبل البرلمان الكندي في ابريل **1997م**، وكانت اداة مهمة في مساعدة وزارة البيئة في تحويل مفهوم التنمية المستدامة الى واقع.

و قد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام **1997م** طائفة واسعة من المسائل، وقادت الى عدد من المنجزات المهمة، و عززت قدرة وزارة البيئة في كندا على أخذ القرارات المتكاملة، وبناء الشراكات الضرورية للمضي قدما نحو التنمية المستدامة، وتزويد الكنديين بالمعرفة و الأدوات التي يحتاجون اليها لأخذ قرارات جيدة، وتقديم نموذج جيد في تعزيز العمليات التي تقوم بها وزارة البيئة في كندا.

و قدمت الإستراتيجية الثانية للتنمية المستدامة خلال الفترة **(2001_2003) م**، التي اقرها البرلمان الكندي عام **2001م** فرصة ممتازة للمضي في إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة ،بعمليات أخذ القرارات التي تتخذها وزارة البيئة في كندا، و تشجيع الأخرين على أن يحذوا حذوها.

لقد صاغت عوامل عديدة الإستراتيجية الثانية للتنمية المستدامة، وهي تعكس نتائج المراجعة الادارية الداخلية بحيث قدمت دروس مستقاة من الإستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة، وهي عملية جرى تنفيذها لتحديد التحديات و الفرص لوزارة البيئة، و اجراء عملية تشاور واسعة.

كما انها تبنى على إلتزام الوزارة بتوسيع القدرة على الإبتكار في كندا، وتؤمن وزارة البيئة بأن الإدارة الفعالة الطويلة المدى للمسائل البيئية تتطلب الإبتكار في ثلاثة مجالات وهي:

أ)_ زيادة، و مشاطرة المعرفة التي تستند عليها القرارات.

ب)_ تقديم حوافز ،و أدوات جديدة من أجل التكامل التام في أخذ القرارات البيئية و الإقتصادية.

ت) _ تشكيل شراكات جديدة من أجل تحديد التفويض، و المساعدة في تحقيقها.

و تم الإسترشاد بثلاثة مفاهيم اساسية لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة (2001_ 2003) م وهي:

أ)_الإلتزام بنوعية حياة أفضل ،

ب)_اتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار ،

ت)_الإلتزام بالإنصاف.

في هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية لإدارة استراتيجية التنمية المستدامة يمكن الإشارة اليها في ما يلي:

أ)_استخدام نهج متكامل؛

ب)_استخدام العلم السليم والتحليل؛

ت)_ العمل معا؛

ث)_استخدام حزمة من أدوات السياسة العامة؛

ج)_القيادة عن طريق توفير القدوة؛

ح)_زيادة مراعاة البيئة في عمليات الحكومة؛

خ)_ إرساء الإطار الإداري اللام؛

6_5)_ التجربة البلجيكية.

بدأت بلجيكا في التسعينات بالقرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، و عرفت بلجيكا التنمية المستدامة بأن لها(**05**) أبعاد وهي:

أ)_ العدالة في التعامل مع الأجيال، إحداث التكامل بين الأهداف الإقتصاية و الإجتماعية و البيئية، المبدأ الوقائي (الإعتراف بالنقاط التي تفتقر الى اليقين العلمي و مواجهتها)، مبدأ المشاركة.

و في هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل التالية:

1)_ القضاء على الفقر، و الإقصاء الإجتماعي.

2)_حماية الغلاف الجوي (التغيير المناخي، و استنفاذ الأوزون).

3)_ النظم الإيكولوجية البحرية(المواد الخطيرة، و الصيد المفرط، والتغييرات في أنماط الإستهلاك).

ب)_ حددت بلجيكا المشاكل التي تتصدى لوضع الإستراتيجية و تنفيذها، و تتمثل في ما يلي:

1)_ عدم وضع خيارات السياسات الإتحادية، في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجه كوكب الأرض.

2)_ غياب بعد النظر ، مما أدى الى قلة عدد الأهداف الوسيطة، أو إنعدام سبل تحقيقها.

3)_ الصعوبات التي تنطوي عليها عملية ادماج البيئة الإقتصادية و العناصر الإجتماعية، بسبب عدم كفاية الهياكل و الموظفين في الهيئات القائمة.

4)_ عدم الإعتبار الكافي للجوانب المرتبطة بالأثار الطويلة الأجل لمهام التنمية الحالية.

5)_ عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية، القائمة على اساس المشاركة.[44]

_ التنمية المستدامة في الجزائر الواقع، التحديات، المعالجات_

مما لاشك فيه أن التنمية الصناعية كانت سمة رئيسية في الجزائر خلال السبعينات من القرن الماضي، نتيجة لحركة التنمية و البناء التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، ومع زيادة الإهتمام بدور الصناعة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، بحيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ**7.2بالمائة** في المعدل السنوي خلال سنة **1977م**، إلا أن الإهتمام بتحقيق معدلات قياسية للتنمية الصناعية في تلك الفترة دون تخطيط بيئي مسبق له، أدى إلى تدهور الموارد الطبيعية، وزيادة الهدر في المواد الخام و استهلاكها، كما ساهم بصورة رئيسية في تلوث البيئة المحيطة من ماء، و هواء، وتربة.

1)_ البيئة عبر مراحل التنمية الإقتصادية في الجزائر.

1_1) مرحلة المخططات التنموية حتى نهاية الثمانينات.

إن التلوث البيئي الذي أصاب الجزائر، ناتج عن السياسات التنموية المنتهجة ابتداء من المخططات التنموية حتى نهاية الثمانينات، لقد ساهم القطاع الصناعي بفعالياته وأنشطته

---

44)_ سايح بوزيد. **مرجع سابق**، ص ص**99_93**.

المتباينة و مخرجاته **العديدة من أبرز العوامل المؤثرة سلبا على النظام البيئي، و الذي أحدث خللا أكيدا على التوزان الإيكولوجي.**

لقد اختارت السلطات الجزائرية سياسة التصنيع كأسلوب تنموي أساسي، و منحت الأولوية للمشاريع الإستثمارية مرتفعة التراكم، و التي تتمثل في الصناعات المصنعة(المحروقات، البتروكيميائية، الحديد ، الصلب و المكانيك) ذات الكثافة الرأسمالية و التكنولوجيا العالية تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات، و مصانع ضخمة تابعة في مجموعها لقطاع الدولة(القطاع العام)، فكان من نتائجه ظهور عدة أقطاب صناعية على مجموع الوطن نتج عنها تجمعا ماديا وبشريا.

لقد انجزت المشاريع الصناعية دون اكتراثها بالأبعاد البيئية في أغلب الأحوال يتم تفضيل المواقع السهلة لإنجاز المشاريع، مثلا لقربة من مخزون اليد العاملة و المجاورة للمناطق الحضرية، الشيء الذي أدى الى إحداث أثار مضرة بالبيئة و الصحة العامة، إذ تقع أهم المنشأت الصناعية الملوثة قرب السواحل.

يعتبر الساحل الجزائري من بين السواحل الأكثر تمركزا للسكان ضمن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، بحيث يعيش ثلثي سكان الجزائر في المناطق الساحلية، وأن أهم المشاريع الصناعية توجد بالشريط الساحلي، الذي يحتوي على أكبر و أهم منطقتين صناعتين (أرزيو وسكيكدة)، وعلى العشرات من الموانئ المهمة سواء موانئ بترولية أو للملاحة البحرية، إضافة الى المركبات الصناعية الساحلية، أقيمت هذه المشاريع في كثير من الأحيان على حساب الأراضي الفلاحية و المناطق الرعوية كما أنها تقذف في أغلب الأحوال نفاياتها دون معالجة في البحر.

وقد أدى التمركز الجغرافي للأنشطة الصناعية داخل المدن و استخدام التكنولوجيا القديمة الملوثة الى تأثيرات سلبية على الوضع البيئي في الجزائر خلال العقود الماضية، بسبب إعتماد معظم المنشأت الصناعية على الوقود البترولي، الذي يعد مصدرا رئيسيا لانبعاث غازات ثاني أكسيد الكبريت و ثاني أكسيد النتروجين و أول أكسيد الكربون و الدخان، و أهم

مظاهر التلوث الصناعي هي تلك التي تتعلق بالمياه و التي تتسبب فيها مصاريف المياه و تلوث الجو الناجم عن مادة ديوكسيد، وأنواع الغبار .

1_2)_مرحلة الإصلاحات منذ 1986م.

إن التنمية في هذه المرحلة الجديدة تميزت بالتذبذب الاقتصادي و انهيار المؤسسات الاقتصادية المسبوقة بإعادة الهيكلة التي دشنت في مرحلة سابقة بين **1983_1988م**، بحل وبيع الكثير من مؤسسات القطاع العام لصالح الخواص أو لصالح العمال.

أما على مستوى الخارجي فإن الظروف الاقتصادية الدولية و التحول الرأسمالي للمعسكر الشرقي السابق بزعامة الإتحاد السوفياتي و انخفاض أسعار البترول، أثرت بصفة سلبية على مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، وبدأ التدهور الإيكولوجي يظهر للعيان نتيجة التصنيع و استغلال الموارد الطبيعية و الزراعية بشكل مفرط وكثيف.

كما تجلى النمو العمراني السريع في المناطق الساحلية بأنه سبب ظهور أنواع من التلوث، و قد كان تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت **1989م** عن السياق الاقتصادي و الاجتماعي، قد حمل أول عناصر التفاعل بين السكان و البيئة، مشيرا بذلك الى بداية التلوث البيئي في الجزائر ، إذ أن تدهور الأوساط الطبيعية وتلوث المياه و الساحل البحري و الهواء و تراكم النفايات السامة على مستوى المنشأت الصناعية و تعميم المزابل غير المراقبة، أصبحت في منتصف الثمانينات حقائق مقلقة.

1_3)_ مرحلة التعديل الهيكلي في التسعينات.

من خلال الإنفتاح على اقتصاد السوق بصورة تدريجية و تنفيذ برامج التعديل الهيكلي، و في ما يخص الأثار البيئية إن تخفيض حجم ميزانيات التسيير و التجهيز، وإيقاف برامج الأشغال الكبرى التي ساهمت في فك العزلة على المناطق و مكافحة التصحر ،و إهمال التخطيط لاسيما فيما يتعلق بالتهيئة العمرانية.

أما المؤسسات الصناعية واجهت مشاكل مالية جعلتها عاجزة على تحمل التكاليف الإضافية للتقليص من التلوث، وقد ضاعفت هذه الأوضاع بالطبع من التدهور و الإتلاف التي تعانيه البيئة من الموارد غير المتجددة.

2)_الضغوطات الناتجة عن القطاع الصناعي في الجزائر.

أدى التمركز الجغرافي للأنشطة الصناعية داخل المدن و استخدام التكنولوجيا القديمة الملوثة، الى تأثيرات سلبية على الوضع البيئي في الجزائر خلال العقود الماضية.

أما حاليا تملك الجزائر عدد قليل من المصانع الخاصة بالإسمنت موزعة على مجموع التراب الوطني، و هي تشكل مصادر كبيرة للتلوث ومن أهم المصانع المتسببة في هذا النوع من التلوث نذكر ما يلي:

أ)_ مركب الإسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي لهذه المنطقة بمقدار **مليون دج**.

ب)_كما تسبب مركب الأسمدة الفوسفاتية لمدينة عنابة بـ **1.5 مليون دج**.

ت)_أما مركب الإسمنت للحامة بوزيان (قسنطينة) فقد قضي على كل المنطقة الفلاحية في الحامة، وفي المناطق المجاورة.

ث)_صناعة الحجار تنتج صفائح معدنية و التي تحول الى أنابيب و مواد حديدية مصنعة، و الفضلات تطرح في البحر الأبيض المتوسط حيث لوثته و لوثت المحيط.

ج)_ تشيد معمل الورق بمدينة مستغانم على الشاطئ، كما أنشئت له قناة للصرف الصحي طولها كلم واحد عرض البحار، ومع مرور الزمن تأكلت القناة وانكسرت وأصبح الصرف على الشاطئ، كما أنه يستهلك كميات كبيرة من المياه ويطرح حمض الكلور.

ح)_ مركب الزئبق بعزابة، والذي تم غلقه في شهر ماي **2004م**، ومركب تكرير البترول، ومركب المواد البلاستيكية، ومركب تمييع الغاز بالمنطقة الصناعية لسكيكدة.

خ)_هذا إضافة الى الحوادث التي شهدتها ولاية سكيكدة هي الأخرى خلفت أثارا كبيرة على البيئة، بداية من حادث انفجار الباخرة البترولية (سوترن كروس سنة **1986م**)، والتي تسربت

منها كمية معتبرة من البترول داخل الميناء، كما تم العثور سنة **1988م** بشاطئ وادي الصابون بفلفلة على أسماك ميتة يصل وزن الواحدة منها الى حوالي **14 كلغ** ، وفي سنة **1989م** غرقت السفينة (مالويس) التي كانت محملة بـ **50م** مكعب من مادة الصودا، وفي نفس السنة قامت وحدة التزفيت التابعة لمصنع سوناترو سابقا برمي كميات كبيرة من المازوت في وادي فندك، تسببت في إهلاك الثروة السمكية المتواجدة به.

كما يؤدي إلى أضرار اقتصادية تتمثل في خسارة الإنتاج الفلاحي مثل مركب الإسمنت بالشلف، الذي أدى الى خسارة في الإنتاج بـ**1 مليون دينار**.

3)_التأثيرات البيئية للصناعة، وأهم التحديات.

3_1)_ تلوث الهواء:

تنقسم مصادر تلوث الهواء في الجزائر الى مصدرين، الأول من مصادر طبيعية مثل الغازات والأتربة الناتجة من العواصف و حرائق الغابات، أما الثاني ينتج عن فعل الإنسان نتيجة لأنشطته المختلفة.

تتمثل مصادر تلوث الهواء في الجزائر بالغازات المتصاعدة من المصانع، ومن وسائل النقل المختلفة، ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من الأنشطة.

ومن أهم ملوثات الهواء أكاسيد الكبريت، و النيتروجين، وأول أكسيد الكربون، و الهيدروكربونات، وأكاسيد الرصاص بالإضافة إلى الجسيمات الدقيقة الناتجة عن العوادم وحرق القمامة.

على الرغم من تعدد وتنوع مصادر تلوث الهواء في الجزائر، إلا أنها تكون في الغالب من الملوثات التي يتسبب فيها الإنسان و أغلبها ناجمة عن تسرب مواد غريبة الى الطبقة الهوائية من مصادر صناعية، و ما تطرحه السيارات خاصة القديمة منها بحيث تعتبر أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض ابعادها عن الإستعمال، إضافة الى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية، لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب.

3_2)_ تلوث الماء.

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض(الماء الصالح للشرب)، وهذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه.

محدودية المياه العذبة تشكل انشغالا عظيما في الجزائر من خلال تناقص الموارد المائية، و تقلص و انخفاض معدل نصيب الفرد النظري من الماء الصالح للشرب، وهذا يدل على أن مشكلة المياه في الجزائر حقيقة معاشه بدأت في التفاقم، فالجفاف و تذبذب تساقط الأمطار لا يعد السبب الوحيد، فضعف و سوء استغلال الإمكانات المائية المتوفرة يعد من الأسباب القوية لهذه المشكلة التي بدأت تتفاقم من خلال عدم التوازن بين الموارد المائية و الإحتياجات الوطنية من هذه المادة الحيوية الأساسية.

إن غياب ثقافة الإستهلاك وانتشار ظاهرة التبذير ساهم في هدر كميات معتبرة من الماء دون استغلالها، في حين تعاني فئات أخرى من العطش.

كذلك إنتشار ظاهرة الحفر العشوائي و غير المنظم للأبار من قبل المواطنين دون رقابة، ساهم في استنزاف و انخفاض منسوب المياه الجوفية بالإضافة إلى عوامل تلوث الموارد المائية الناتجة عن صرف المياه القدرة من الوحدات الصناعية، و المنازل التي تحتوي على كميات هامة من الفسفور و الأزوت و هذا ما يفسر تلويثها بالموارد الكيمائية، و أدى الى تلويث المياه السطحية.

من جانب أخر بسبب تسرب المبيدات الحشرية و المواد الكيمائية الناتجة عن دفن المخلفات الصناعية، و النفايات المنزلية هذا ما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية.

نتيجة للتبذير بفعل وجود تسربات في شبكات التوزيع، كما كشفت وزارة الموارد المائية أن معظم أنابيب صرف المياه و أنابيب نقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير العالمية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، بما في ذلك

الأمراض المعوية منها الكوليرا، الدفتيريا، الإلتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، و أمراض جلدية إضافة الى أثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

خلال السنوات الأخيرة تم تسجيل تفاقم لهذه الأمراض ومنها التيفويد، الكوليرا، التهاب الفيروسي وحمى الأمعاء. إن الأضرار الناتجة عن قلة المياه و تأثيرها على الصحة تمثل نسبة **0.61بالمائة** من الناتج الداخلي الخام، و عدم الاهتمام بتحسين تسيير التطهير يزيد من حدة هذا التأثير.

لقد حظي قطاع تجهيز المياه الصالحة للشرب بإهتمام خاص ضمن استراتيجيات وخطط التنمية في الجزائر، كونه ذات مساس مباشر بصحة ورفاهية المجتمع، فقد أولت خطط التنمية اهتماما واضحا لتوفير مياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية، ويتم إدارة هذا القطاع مركزيا من قبل الدولة حيث تتولى الدولة مهمة توفير المياه الصالحة للشرب للسكان حسب المناطق.

أمام ظاهرة الجفاف وتذبذب تساقط الأمطار من سنة لأخرى، انتهجت الجزائر استراتيجية تكثيف استغلال مياه الأمطار من خلال مشاريع ضخمة أنجزت من خلالها سدود لتضاف الى السدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، ليصل عددها إلى حوالي **97سدا** والأشغال قائمة لإنجاز سدود أخرى، بالإضافة إلى إنشاء حوالي **1365**حاجز مائي من أجل استغلال مياه التساقطات المطرية.

حاولت الجزائر تغطية الندرة في المياه العذبة الصالحة للشرب، بحيث شرعت عن طريق تحلية مياه البحر و بإستعمال الطاقة النووية و لكن المشكل الذي تعانيه هو الأمن البيئي بمعنى الإعتماد على التكنولوجيا النظيفة و التي تولد نفايات أقل.

كما سعت لإعادة تصفية و استغلال المياه المستعملة التي تهدر سنويا كحلا للتخفيف من حدة ندرة الماء من جهة، و ذات بعد ايكولوجي وبيئي من جهة ثانية،وقد طبقت طريقة التنظيف الإيكولوجي وهذا من خلال خلق بيئة نباتية استوائية التي تتغذى على المواد الملوثة و السامة وتقلل من نمو الحشرات البعوض وانتشار الروائح الكريهة.

3_3)_تلوث البيئة.

يعد التلوث التربة أحد أبرز أشكال التلوث البيئي في الجزائر و أخطره، فإن قضية تعرض التربة في الجزائر الى جملة من التأثيرات وبدرجات متفاوتة وعلى الأخص تملح التربة و انجرافها من أبرز العوامل التي تؤثر على نشاطها الحيوي .

3_3_1) يمكن تلخيص أبرز مصادر تلوث التربة الجزائرية فيما يلي:

أ)_ الإنجراف المائي للتربة.

يصيب الأقاليم الطبيعية المزروعة أو المراعي، و يشمل أساسا أراضي شمال الجزائر، حيث يهدد **12 مليون هكتار** في المناطق الجبلية، الأمر الذي يؤدي الى تدهور الأراضي الزراعية.

ب)_إنجراف التربة بسبب الرياح.

هذا النوع من الإنجراف يصيب بصورة رئيسية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، حيث بلغت مساحة الأراضي المنجرفة بسبب الرياح**500.000هكتار**.

ت)_التملح.

يكثر انتشار هذه الظاهرة في السهول الزراعية المسقية في غرب البلاد، ويعتبر السقي غير الخاضع للمراقبة وغياب صيانة شبكات تصريف المياه السبب في صعود الطبقة الجوفية العليا و في تزايد ملوحة الأرض وانتشار خطرها.

كما تتلوث التربة من الإستعمال المكثف للمبيدات و الأسمدة، حيث تعتبر ولاية عين الدفلى ذات الطابع الفلاحي من أكثر الولايات الجزائرية التي تعاني من جراء الإستعمال المكثف للمبيدات الكيميائية الزراعية .

ث)_ الفضلات الصلبة وغيرها.

يشكل تجمع النفايات وتراكمها أخطارا على البيئة و الإنسان، حيث أن تحللها يؤدي الى تسرب ما تحتويه من سموم الى مصادر المياه الجوفية أو السطحية، ويؤدي أيضا الى تلوث التربة و الذي يؤثر بدوره على النباتات و على دورة الطعام، وتلوث مياه الشرب ومن ثم تكون

خطرا على صحة الإنسان وسلامته، وتشجع النفايات على تكاثر البكتريا والجراثيم و الفايروسات ومن تم انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة الفتاكة. كما أن النفايات تبعث غازات ملوثة للجو تسبب خطر كثيرة على الإنسان والنبات و الكائنات الحية، وتؤثر على التنفس إضافة إلى انبعاث الروائح الكريهة، وأن تراكمها بأكوام كبيرة يشوه القيمة الجمالية.

3_3_1)_ تكلفة التدهور البيئي.

لقد تم مؤخرا تقدير التدهور البيئي للصناعة في الجزائر من قبل وزارة البيئة والذي قدر بـ**70.23بالمائة** من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، هذه الأضرار أثرت على كل من الصحة ونوعية الحياة، ورأس المال الطبيعي و التنوع البيولوجي كما أثرت على الاقتصاد لأنها سببت له خسائر متصلة بضعف إدارة البيئة و الطاقة والمواد الخام، التدهور البيئي هو أيضا تكلفة من حيث صورة العلامة التجارية و التنافسية.

يمثل التدهور البيئي **455 مليار دينار جزائري**، أي أكثر من 5مليارات من الدولارات؛ هذه القيمة تتجاوز فاتورة المواد الغذائية السنوية لكل سكان الجزائر ، إن الأضرار التي لحقت بالبيئة ليست هينة.

4)_ أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاقتصادي.

4_1) حصة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات العامة للدولة.

يكمن مصدر التحدي في الإعتماد الكبير على القطاع النفطي سواء في هيكل الناتج المحلي الإجمالي أو كمصدر للإيرادات، لأنه مادة أولية خاضعة للمتغيرات الخارجية بمعنى أن أية تأثيرات أو صدمات خارجية ستنتقل مباشرة الى الاقتصاد النفطي الذي سيتأثر بتلك التأثيرات مباشرة، لكونه اقتصادا ريعيا لا يستند الى قاعدة إنتاجية صلبة بل هو اقتصاد استهلاكي غير انتاجي، ويتضح ذلك من تذبذب معدلات مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة للجزائر.

4_2) تطور معدلات النمو في الجزائر.

أ)_النمو في مرحلة المخططات التنموية:

في هذه الفترة بالضبط ارتكزت الدولة الجزائرية على الأهداف و الأبعاد الاجتماعية و الإقتصادية، وتحقق تقدم كبير في مجال النمو و التشغيل والمداخل و التربية، و سجلت خلال السبعينيات نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قدره **7.2بالمائة** في المعدل السنوي، وتحسنا للقدرة الشرائية الى **22بالمائة** في **1977م**، وكان تقييم الموازنات الاجتماعية للدولة دلالة على أنها كانت هامة، من **7بالمائة** الى **20بالمائة** من الناتج المحلي الإجمالي مخصصة للتربية و **6.5بالمائة** للصحة.

ب)_ النمو في مرحلة الإصلاحات:

خلال الثمانينات، تراجع النمو عندما انخفضت أسعار النفط **1986م**، و انخفضت عائدات التصدير، و أدت الى انكماش حاد في الطلب الداخلي و الإستثمار.

و خلال الفترة **1986_ 1990م** انخفض النمو بنسبة**5بالمائة** في قطاع الخدمات، و**8بالمائة** في الصناعات غير النفطية (مقارنة مع السنوات الخمس السابقة).

ومنذ ذلك الحين، بقي النمو في هذين القطاعين منخفضا نسبيا، ثم طرأ انتعاش طفيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي في منتصف التسعينات وبالضبط في **1998م**، ويعود التحسن في معدل النمو خلال سنة **1998م** الى ارتفاع أسعار النفط والى الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها منذ **1994م**، و التحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى والظروف المناخية الملائمة.

5)_أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاجتماعي.

5_1)_ تطور معدلات البطالة في الجزائر.

أ)_ البطالة في مرحلة المخططات التنموية.

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط و بإستثمار المركبات الصناعية الكبرى، و قد اعتبر التشغيل الشغل الشاغل لهذه المرحلة، استحوذت المشروعات الصناعية على **51.95 بالمائة** من اجمالي الإستثمارات بإعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الإندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات و توفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل

المتوسط السنوي للإستثمار الصناعي العمومي من **1.6مليار دينار** ما بين **1967_1969م** الى **11.8 مليار دينار** ما بين **1977_ 1970م**، ليرتفع المبلغ إلى **19.6مليار** خلال الفترة **1978_1985م**، وقد انعكس حجم هذه المشاريع الإستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من **1748000**في **1967م** الى **2336000**في **1977م**(بمتوسط **53000**منصب خلال الفترة **1967_1977م**، ليصل العدد الى **3840000**في **1985م**(بمتوسط **122000**منصب خلال الفترة **1978_1985م)** ليكون اجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي **مليوني منصب عمل**، هذا ما أدى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي **33بالمائة** في **1967م** إلى **22بالمائة** في **1977م**، لينتقل الى **9.7بالمائة** في **1985م**.

ب)_ تطور البطالة منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية 1999م.

تميز سوق العمل خلال هذه الفترة بارتفاع كبير في نسبة البطالة، بحيث وصلت الى أكثر من **30بالمائة** فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط، قد أدت الى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة، في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح ألاف العمال.

تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها في ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرا كبيرا للعمال، و إنخفاض الأجر الحقيقي.

منذ إنطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يتراجع معدل البطالة، و في هذا الصدد صرحت وزارة العمل في **11ماي 1998م** بأن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي **637188منصب شغل**، أضف الى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يعد قادرا على خلق ربع

الطلب الإضافي المتزايد، دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديمغرافي، و على العموم يمكن تلخيص أثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

أ)_تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات الى حوالي **50بالمائة**، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة **78بالمائة** في توفير مناصب الشغل، يليه القطاع الخاص بنسبة **17.8بالمائة**، ثم القطاع الأجنبي بنسبة **4.2بالمائة**.

ب)_حدث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة **74.5بالمائة سنويا**.

ت)_ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة الى العدد الكبير المنضمين الجدد لقوة العمل.

ث)_ نظرا للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة انشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الأزمة.

5_2)_ظاهرة الفقر في الجزائر.

لقد بدلت الدولة الجزائرية منذ استقلالها جهودا لتحسين الظروف المعيشية للسكان، يمكننا التمييز بين فترتين أساسيتين، الأولى تمتد من الإستقلال الى الثمانينات والثانية تبدأ من أواخر **1980م** حتى الأن، تتميز المرحلة الأولى بتدخل مكثف للدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماع ية، يمكننا أن نذكر الثورة الزراعية، والتوزان الإقليمي، ودعم أسعار المستهلك للمنتوجات الضرورية، وتوفير الرعاية مجانا للجميع في مراحل التعليم الإبتدائي، والصحة.

و المرحلة الثانية معروفة بتعثر الإشتراكية و التحول التام لمبادئ السلطة فيما يخص السياسة الإقتصادية و الاجتماعية، بحيث خلال هذه الفترة و خصوصا خلال فترة التسعينات اعتمدت الدولة التدابير التالية:

إعادة الهيكلة العضوية، المالية، الإدارة الذاتية، تصفية الشركات وحل المجالس الشعبية، والتوجه نحو سياسة الخصخصة مما أدى الى فصل عدد كبير من العمال، كذلك من بين

التدابير تم تحرير الأسعار التي أدت الى انهيار القوة الشرائية للطبقة الوسطى و التي تشكل غالبية العنصر الاجتماعي مما أغرق السكان في البؤس و الفقر، خلال هذه الحقبة ركزت الحكومة على إضفاء الطابع الديمقراطي الذي يعتمد على التعددية الحزبية، وتعدد النقابات وساعدت على انشاء شركات خاصة....الخ.

مع العلم أن الحريات الفردية في ظل ظروف الفقر لا يمكن أن تصل الى هدف سامي كالتنمية. أطلقت الدولة عددا من البرامج للتخفيف من حدة الفقر نذكر منها الدراسة الوطنية التي قام بها المكتب الوطني لإحصاء الفقر في **2000م**، المؤتمر الوطني المعني بالفقر الذي نظم في أكتوبر **2000م** وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الى غير ذلك، تعتبر الحكومة الجزائرية أن هدف الحد من الفقر الى النصف قد تحقق في **2000م**، حيث انخفضت نسبة الفقر من **1.9بالمائة** الى **0.8بالمائة**، و بإستخدام الحد الأدنى البالغ **1.25دولار** في اليوم ، تحقق هذا الهدف في عام **2004م**، حيث انخفض معدل الفقر في أعقاب الإتجاه الثاني: **5.7في المائة** في عام **1988م**، و**3.6**في المائة في عام **1995م**، و **3.1في المائة** في عام **2000م**، و**1.6بالمائة** عام **2004م**.

هذه النتائج غير متفق عليها لأن إحصاءات البنك الدولي بعيدة عن الإحصاءات التي قدمتها الحكومة الجزائرية ،فعلى سبيل المثال نسبة السكان الفقراء في عام **1988م** كان يمثل ضعف الحجم و الذي تم التعبير عنه من طرف الحكومة الجزائرية، ووفقا للمركز الوطني للدراسات و التحليل للسكان والتنمية ‘فإن معدل الفقر بلغ **6في المائة** ما بين **1988م** و**2005م**، هذا يعني أنه في **10سنوات** انخفض الفقر بنسبة **0.4نقطة** فقط، وبالموازاة مع عائدات النفط التي زادت منذ **1988م**، لقد تطور العائد النفطي في الجزائر (**أي نسبة مئوية للناتج المحلي الخام**) خلال سنة **1988م** من **4.6**الى **8.9بالمائة** سنة **1995م** ثم انتقل الى **17.10بالمائة** في سنة **2012م**.

نلاحظ تضاعف عائدات النفط بين عامي **1988م و1995م**، و تضاعف مرة ثانية بين عامي **1995و2012م**، وجاءت الزيادة في الإيرادات نتيجة لسياسة الدولة في تكتيف

انتاج النفط من أجل تمويل البرامج العامة الرامية الى تلبية الاحتياجات الأولى للمواطنين، أي العمالة و السكن، وقد وضعت هذه البرامج العامة الضخمة من أجل إزالة الاختناقات الناتجة عن النمو الاقتصادي .

من المسلم به تماما أن القطاع الخاص هو الضمن الوحيد للنمو الاقتصادي طويل الأجل، و مصدر لتمويل التنمية الطويلة الأجل ، ويشكل القطاع الخاص **98بالمائة** من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعداد عام**2011م.**

يتألف القطاع الخاص أساسا من مشاريع صغيرة بحوالي **98بالمائة** (حسب إحصاء السكان **2011م)**، و لكن هذا القطاع يتكون من مؤسسات مصغرة حوالي **98.7بالمائة** (حسب المنظمة الوطنية للإحصائيات **2011م)**، و بالتالي لا يمكن للقطاع الخاص الجزائري أن يستوعب البطالة لوحده.[45]

45) _ هند جمعوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية الجزائرية وأفاقها المستقبلية**. أطروحة دكتوراه. دكتوراه في العلوم، تخصص إقتصاد التنمية. باتنة: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ،**12017_2018م**،ص ص **230_250.**

الخاتمة

الخاتمة.

لقد تم تسليط الضوء بهذه المطبوعة على عشرة محاور مهمة، يمكن تلخيصها في أولا إلى مدخل عام عن التنمية المستدامة، ثانيا إلى إستراتيجيات، وسياسات التنمية الاقتصادية بصفة عامة و بصفة خاصة، ثالثا الى إستراتيجيات التنمية الاجتماعية، ثم رابعا إلى أهداف السياسة البيئية، و إستراتيجياتها، وأدواتها، و خامسا الى مؤشرات التنمية المستدامة وقياسها إضافة سادسا إلى إستراتيجيات التنمية المستدامة من منظور نظري، وفي الأخير إلى التنمية المستدامة في الجزائر الواقع، التحديات، المعالجات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

الكتب.

01)_ أحمد مصطفى خاطر. **تنمية المجتمعات المحلية_ الاتجاهات المعاصرة _ الاستراتيجيات_ بحوث العمل وتشخيص المجتمع**. الإسكندرية(مصر): المكتب الجامعي الحديث، **2005م**.

02)_ خليف مصطفى غرايبة. **السياحة البيئية**. حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الإلكتروني، مارس 2012م ،*.(www.nashiri.net)*.

03)_سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي. **مقدمة في إقتصاد التنمية**. الجمهورية العراقية: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،**1988م**.

04)_ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط. **التنمية المستدامة فلسفتها، وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. الطبعة الأولى. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع ،**2007** م.

05)_عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. الطبعة الأولى. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع،**2010م**.

06)_ مدحت القريشي. **التنمية الاقتصادية (نظريات، و سياسات، و موضوعات)**. الطبعة الأولى . الأردن(عمان): دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، **2007م**.

07)_مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**. جمهورية مصر العربية: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،**2008م**.

08)_ مدحت أبو النصر ، ياسمين مدحت محمد. **التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها)**.الطبعة الأولى .بدون بلد: المجموعة العربية للتدريب و النشر، **2017م** .

09)_ نزار كاظم الحيكاني .حيدر يونس الموسوي .**السياسات الاقتصادية _الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي**. الطبعة العربية الثانية. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، **2015م**.

الأطروحات ورسائل الماجستير.

10)_ إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم. **المؤشرات الإقتصادية الكلية و إنعكاساتها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر :دراسة قياسية مقارنة مع تركيا ،والصين خلال الفترة 1992_2007.**أطروحة دكتوراه. دكتوراه فلسفة الإقتصاد. مصر : قسم الإقتصاد، كلية التجارة ، جامعة عين شمس،**2011م.**

11)_ سايح بوزيد. **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد التنمية. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، **2012_2013م.**

12)_ محمد العيد بيوض. **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية_ دراسة مقارنة (تونس، المغرب، الجزائر).** رسالة ماجستير، ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة. سطيف: جامعة فرحات عباس ،**2010_ 2011م.**

13)_ معتصم محمد إسماعيل. **دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، سوريا نموذجا** .أطروحة دكتوراه. دكتوراه في الاقتصاد. الجمهورية العربية السورية: قسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، **2015م.**

14)_ مصطفى يوسف كافي . **السياحة البيئية المستدامة تحدياتها و أفاقها المستقبلية.** أطروحة دكتوراه، دكتوراه في الاقتصاد الإلكتروني. سوريا دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع،2014، الترقيم الدولي:*ISPN* 978 :.3-030-22-9933-.

15)_ هند جمعوني. **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية الجزائرية وأفاقها المستقبلية**. أطروحة دكتوراه. دكتوراه في العلوم. تخصص إقتصاد التنمية. باتنة: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،**12017_2018م.**

المجلات والمقالات والأوراق المختلفة ذو القيمة العلمية.

16)_ بن حجوبة حميد. **التنمية المستدامة الجزائر "نموذجا".** بدون تاريخ. عمل أكاديمي منجز في مجال التنمية المستدامة لأستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان (تم الإطلاع عليه يوم 20مارس 2019م).

17)_ جلال خشيب. **النمو الاقتصادي.** بدون تاريخ . مقال متاح على شبكة الألوكة،*www.alukah.net* ،(تم الإطلاع عليه يوم 20 ديسمبر 2020)، بدون صفحات.

18)_حسين عبد المطلب الأسرج. **آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.** مجلة دراسات اقتصادية. دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، أوت **2008شعبان 1429 هـ** ، العدد الحادي عشر، الجزائر .

19)_ زغيب شهرزاد. **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق.** مجلة العلوم الإنسانية، فيفري **2005م**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر ،بسكرة.

20)_ سعيدي يحي ،شنبي صورية. **نظريات التنمية المستدامة.** بدون تاريخ. مقال متاح على *WWW .GOOGLE. AE*(تم الإطلاع عليه يوم **12أكتوبر 2017م**).

المؤتمرات و الملتقيات العلمية.

21)_ عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان. **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**-.الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،**15_16نوفمبر 2011 م**.المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

22)_ ديباجة الملتقى الوطني حول **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني.** يوم **17 فيفري 2018 م**، المدية: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة ومخبر المالية و الإقتصاد الدولي، جامعة الدكتور يحي فارس .

تقارير ومنشورات المنظمات و المعاهد.

23)_ أيمن فواضلة. **سياسات التنمية الإجتماعية الشاملة المضمون والأليات(تجربة دولة فليسطين).** ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية. **4_ 5تشرين الثاني 2014 م.** دولة فليسطين: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا–الإسكوا.

24)_ المعهد العربي للتخطيط. مصطفى بابكر. **السياسات البيئية**. مجلة جسر المعرفة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، **يناير 2004**، العدد الخامس والعشرون، السنة الثالثة، الكويت، متاح على*http://www.arab-api.org/develop_1.htm*(تم الإطلاع عليه يوم**06نوفمبر2017**) ،ص

25)_ أعمال ورشة التنمية المستدامة للموارد بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للبيئة**2006م:** مركز حابي للحقوق البيئية، **الإستدامة البيئية بين الإمكانية و الفقر**.

.26)_ تقرير الأمم المتحدة2007 : مذكرات توجيهية في السياسات، إدارة الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية، إزابيل أورتيز ،**الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية**، السياسة الاجتماعية.

المطبوعات البيداغوجية و المحاضرات.

27)_ ساري نصر الدين . **التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد الناضبة** . سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف **01**، درس حول التنمية المستدامة في مقياس إقتصاد التنمية ، **2014 م.**

28)_ شنبي صورية. **مفاهيم حول التنمية المستدامة** .:قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، مطبوع بيداغوجي لطلبة ماستر إدارة الأعمال، **2017/2016م.**

الموسوعات العلمية.

29) _ محرر المجلد :د. مصطفى طلبة، المنسق العام للموسوعة :د. إلياس بيضون: **<u>الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة</u>**، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم_ ناشرون ،*EOLSS*، المجلد الأول،**2006** م.